

(تقرير الربع الرابع من عام 2021)  
من 2021/12/31-2021/10/1



Building Bridges not Walls  
نبني الجسور لا الحواجز

فى إطار حرص الهيئة على رفع معدلات الإفصاح والشفافية والتواصل مع المؤسسات المهنية المتخصصة والجهات ذات العلاقة والمتعاملين مع الأسواق المالية غير المصرفية، فإن الهيئة قد قامت بإعداد هذا التقرير ليتضمن أبرز ملامح الأداء الرقابى والخدمى لمختلف إدارتها ويشمل التقرير ملخص عن نشاط سوق رأس المال والتأمين والتمويل العقارى والتأجير التمويلى والتخصيم والتمويل الاستهلاكي والتمويل متناهى الصغر.

لا يجوز استخدام البيانات والمعلومات الواردة بالتقرير دون الإشارة الى مصدرها.

إعداد/ الإدارة المركزية للبحوث والسياسات

القرية النكية. مبنى 137 – الجيزة

رقم بريدي: 12577

تليفون : 35370040 +202

فاكس : 35370041 +202

للإطلاع على المزيد من التقارير الدورية يمكن زيارة الموقع الإلكتروني للهيئة:

[www.fra.gov.eg](http://www.fra.gov.eg)



## محتويات التقرير

4.....	أولاً: تطور نشاط سوق الأوراق المالية.....
4.....	1. تطور النشاط في السوق الأولي (الإصدارات).....
5.....	2. تطور النشاط في السوق الثانوي.....
10.....	ثانياً : شركات التأمين وجمعيات التأمين التعاوني.....
14.....	ثالثاً: تطور نشاط التمويل العقاري.....
18.....	رابعاً: التأجير التمويلي.....
21.....	خامساً : نشاط التخصيم.....
25.....	سادساً: سادساً: التمويل الاستهلاكي.....
29.....	سابعاً: تطور نشاط التمويل متناهي الصغر.....
36.....	ثامناً: أخبار الهيئة.....



## أولاً: تطور نشاط سوق الأوراق المالية

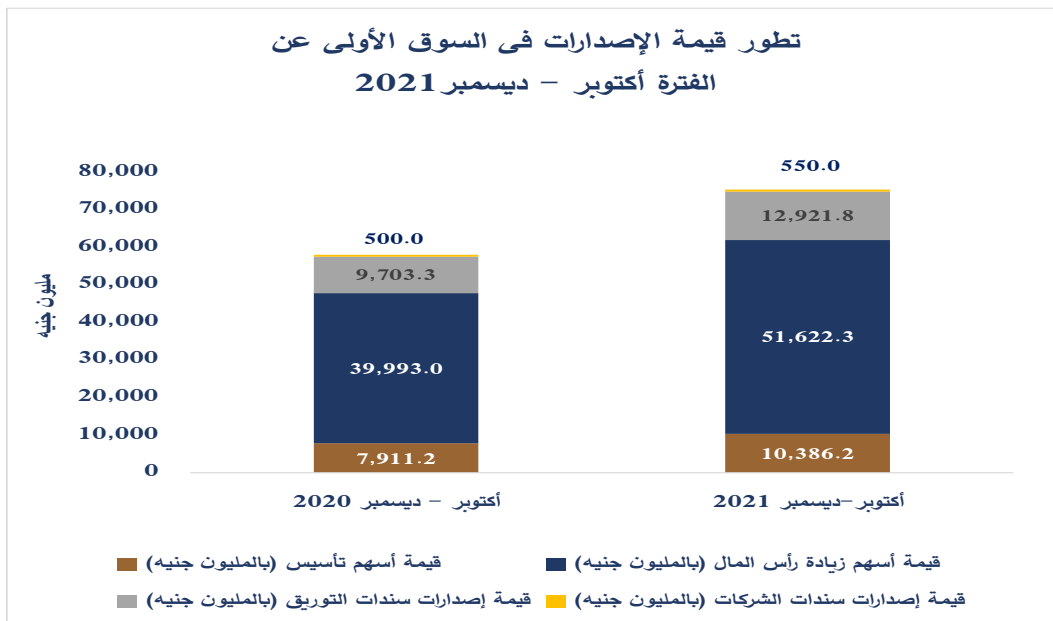
### 1. تطور النشاط في السوق الأولي (الإصدارات)

جدول (1-1): بيان بموافقات الإصدارات الجديدة (أسهم وسندات)

(القيمة بالمليون جنيه)

البيان	أكتوبر - ديسمبر 2021	أكتوبر - ديسمبر 2020	معدل التغير %
قيمة أسهم تأسيس (بالمليون جنيه)	10,386.16	7,911.21	31%
قيمة أسهم زيادة رأس المال (بالمليون جنيه)	51,622.27	39,992.99	29%
قيمة إصدارات سندات التوريق (بالمليون جنيه)	12,921.80	9,703.30	33%
قيمة إصدارات سندات الشركات	550	500	10%
إجمالي قيمة إصدارات الأسهم والسندات	74,930.23	57,607.50	30%

يتضح من البيانات زيادة قيمة الإصدارات الجديدة بصفة عامة في الربع الرابع من عام 2021 بنسبة بلغت نحو 30%، مع زيادة قيمة الاستثمارات الجديدة (أسهم التأسيس) بنسبة 31% عن الفترة المقابلة لها من العام السابق، وزيادة قيمة أسهم زيادة رأس المال بنسبة 29%، كما زادت قيمة سندات التوريق 33% عن الفترة المقابلة لها في عام 2020، وزيادة قيمة سندات الشركات بنسبة 10% عن الفترة ذاتها.



جدول (1-2): بيان بموافقات الإصدارات الجديدة (سندات)

معدل التغير (%)	أكتوبر - ديسمبر 2020	أكتوبر - ديسمبر 2021	البيان
62.50%	8	13	عدد الإصدارات
32.03%	10,203.30	13,471.80	قيمة السندات المصدرة (بالمليون جنيه)
32.03%	10,203.30	13,471.80	قيمة السندات المدفوعة (بالمليون جنيه)

بلغ عدد إصدارات سندات (التوريق والشركات) 13 إصدارات خلال الربع الرابع من عام 2021، مقارنة بـ 8 إصدارات خلال الربع المناظر من العام السابق. بنسبة زيادة بلغت 62.5% من حيث العدد و32.03% من حيث القيمة.

2. تطور النشاط في السوق الثانوي

يقاس نشاط السوق الثانوي بثلاثة متغيرات (المؤشرات، إجمالي التداول، رأس المال السوقي):

أ- المؤشرات

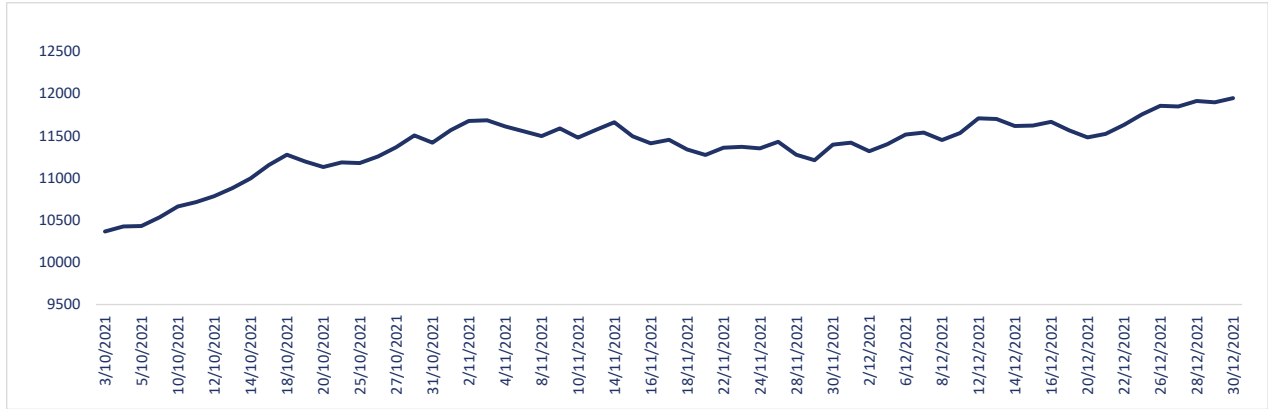
جدول (1-3): بيان بتطور مؤشرات السوق الثانوي

معدل التغير (%)	إغلاق ديسمبر 2020	إغلاق ديسمبر 2021	المؤشر
10.18%	10,845.26	11,949.18	EGX30 (مقوم بالجنيه)
2.64%	2,145.15	2,201.79	EGX70 EWI
5.08%	3,097.82	3,255.21	EGX100 EWI
288.62%	1,048.13	4,073.21	مؤشر تميز

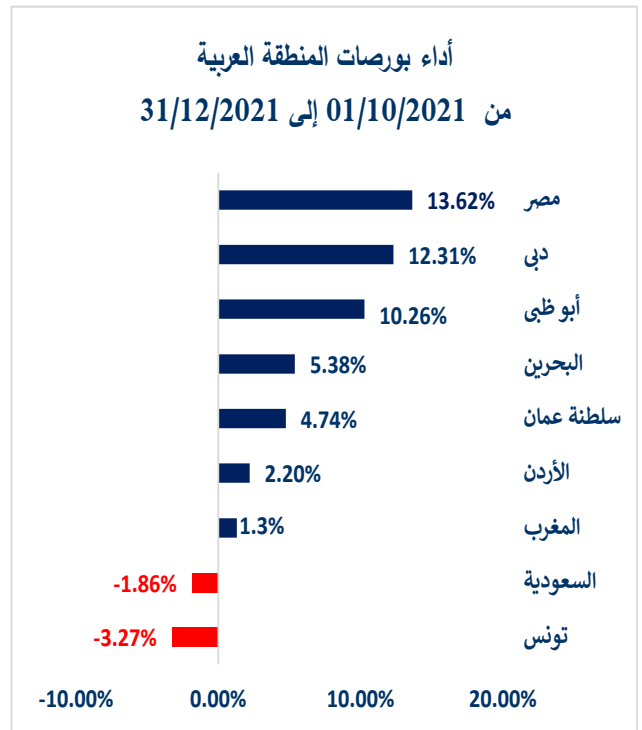
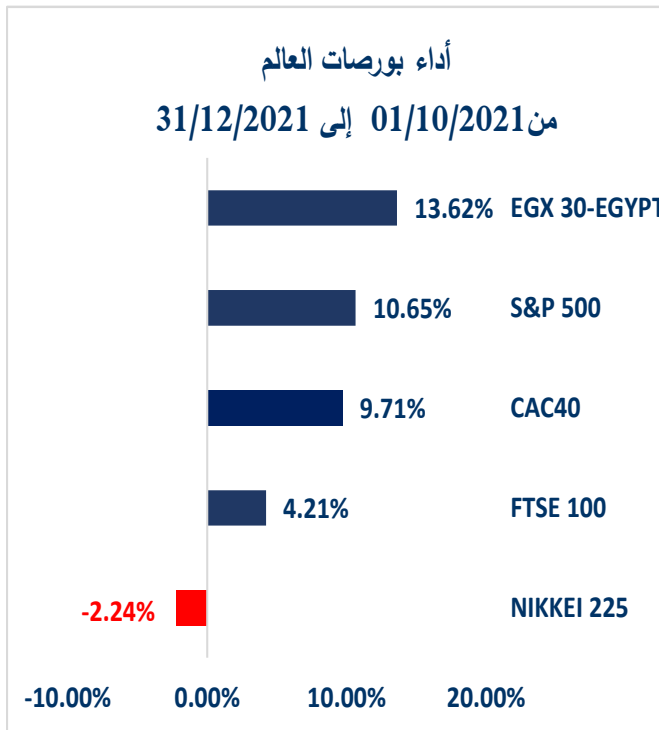
المصدر: تقرير البورصة المصرية (الربع الرابع عن عامي 2020 & 2021)  
\*: تم استحداث مؤشر تميز بدلاً من مؤشر النيل.



### EGX 30 (01/10/2021 – 31/12/2021)

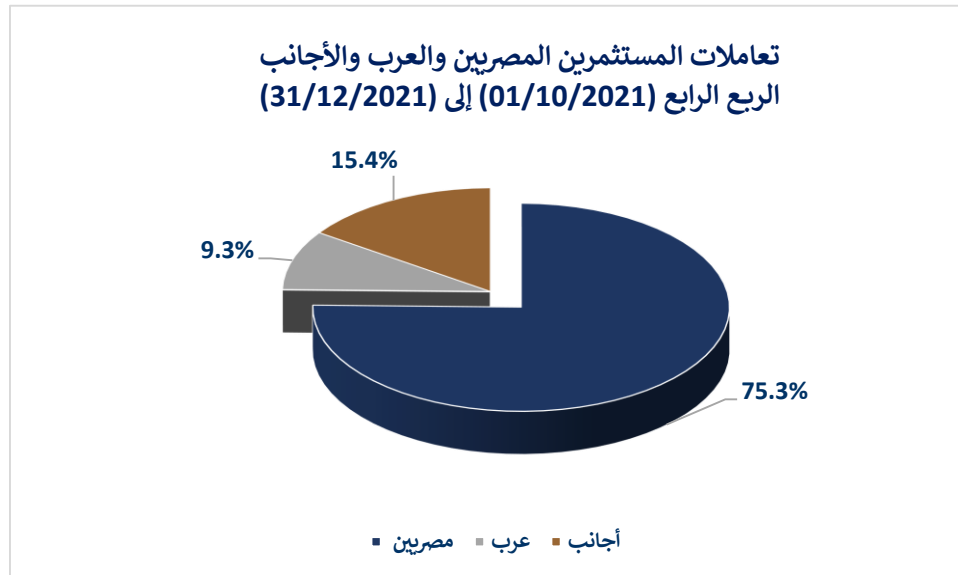


أداء تراكمي لبورصات المنطقة والعالم خلال الفترة (أكتوبر - ديسمبر 2021):



Market	Index
Amman	Amman SE General (AMGNRLX)
Saudi Arabia	Tadawul All Shares (TASI)
Abu Dhabi	ADX General (ADI)
Dubai	DFM General (DFMGI)
Tunisia	TUNINDEX (TUNINDEX)
Oman	MSM 30 (MSI)
Casablanca	Moroccan All Shares (MASI)
Bahrain	Bahrain All Shares (BAX)
Egypt	EGX 30
United Kingdom	FTSE 100
France	CAC40
USA	S&P 500
Japan	NIKKEI 225

### تعاملات المستثمرين خلال الفترة أكتوبر - ديسمبر 2021:



يتضح من البيانات استحواذ تعاملات المصريين خلال الفترة على النسبة الأكبر بشكل واضح بلغ نحو 75.3% ثم الأجانب بنسبة 15.4% ثم جاءت تعاملات العرب بنسبة 9.3%.

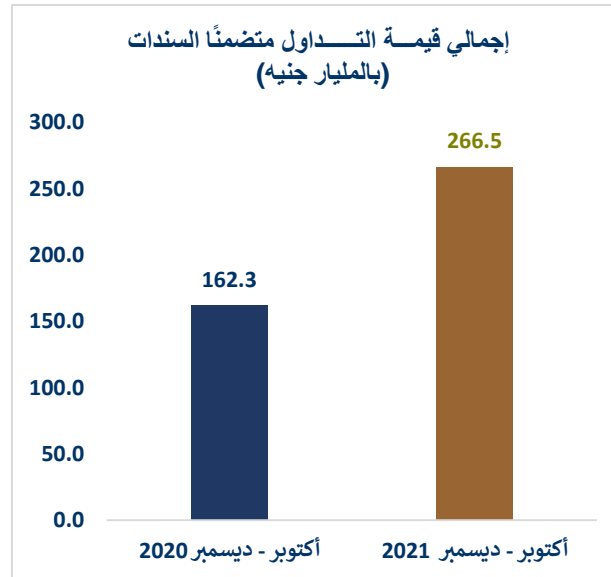
## ب- إجماليات التداول على الأوراق المالية

### • تداولات الأسهم والسندات

جدول (1-4): بيان إجماليات التداول على الأسهم والسندات

البيان	أكتوبر - ديسمبر 2021	أكتوبر - ديسمبر 2020	معدل التغير (%)
الأسهم المقيدة (داخل المقصورة) - تشمل بورصة النيل (بالمليون جنيه)	97,207.75	93,649.77	3.80%
بورصة النيل (بالمليون جنيه)	585.44	416.33	40.62%
الأسهم غير المقيدة (خارج المقصورة) - OTC (بالمليون جنيه)	28,358.86	8,572.88	230.80%
السندات (بالمليون جنيه)	140,915.68	60,085.95	134.52%
صناديق المؤشرات (بالمليون جنيه)	0.44	2.23	-80.18%
إجمالي قيمة التداول (بالمليون جنيه)	266,482.73	162,310.82	64.18%
إجمالي حجم التداول (بالمليون ورقة)	31,979.04	30,985.51	3.21%

المصدر: تقرير البورصة المصرية (الربع الرابع من عامي 2020 & 2021).



يتضح من الجدول والرسم البياني السابقين أن إجمالي قيمة التداول (الأسهم والسندات) قد ارتفعت في الربع الرابع من عام 2021 بالمقارنة بالربع الرابع من عام 2020، من نحو 162.3 مليار جنيه إلى نحو 266.5 مليار جنيه بمعدل ارتفاع بلغ 64.18%.



### ج) رأس المال السوقي في نهاية الربع الرابع من عام 2021

سجل رأس المال السوقي للأسهم المقيدة في سوق داخل المقصورة نحو 765.6 مليار جنيه في نهاية الربع الرابع من عام 2021 وذلك بزيادة بلغت نحو 17.62% عن الفترة المثلثة من العام السابق، كما سجلت نسبة رأس المال السوقي إلى الناتج المحلي الإجمالي<sup>(1)</sup> بنهاية الفترة نحو 12.73% كما يلي:

#### جدول (5-1): رأس المال السوقي

(القيمة بالمليار جنيه)

معدل التغير عن الفترة المقارنة (%)	إغلاق ديسمبر 2020	إغلاق ديسمبر 2021	البيان
17.62%	650.9	765.6	رأس المال السوقي للأسهم المقيدة
30.24%	318.4	414.7	رأس المال السوقي لـ EGX30
150.00%	1	2.5	رأس المال السوقي للأسهم المقيدة في بورصة النيل

المصدر: تقرير البورصة المصرية (الربع الرابع من عامي 2020 & 2021).

(1) الناتج المحلي الإجمالي المستخدم لحساب هذه النسبة: 6014.61 مليار جنيه لعام 2021/2020 (بسعر السوق والأسعار الجارية) ومصدره وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

## ثانياً: نشاط التأمين وجمعيات التأمين التعاوني

شركات التأمين وجمعيات التأمين التعاوني:

أولاً: بيان تراكمي بالأقساط المحصلة والمطالبات/ التعويضات المسددة "وفقاً لنوع النشاط" عن الربع من (أكتوبر حتى ديسمبر 2021):

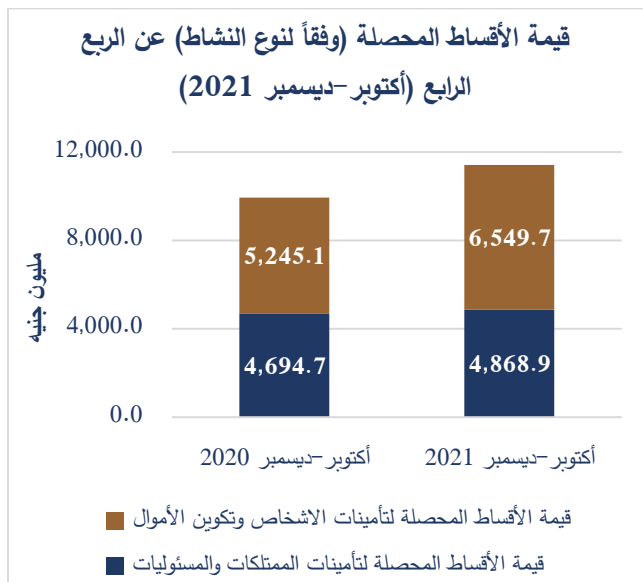
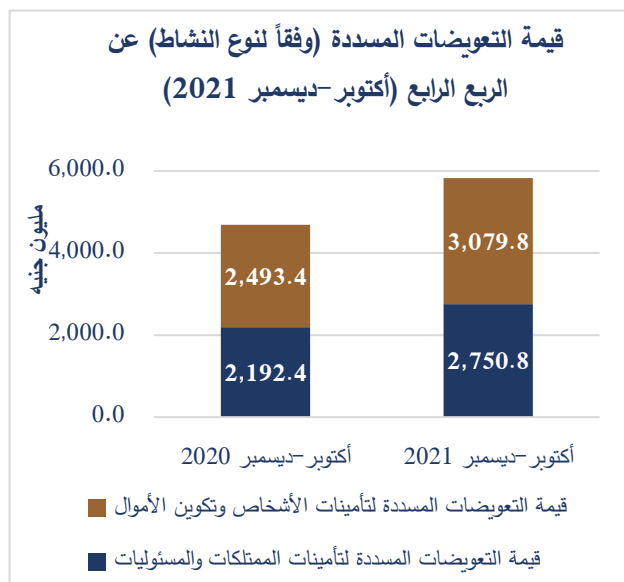
جدول (1-2): الأقساط المحصلة والتعويضات المسددة (وفقاً لنوع النشاط)

(القيمة بالمليون جنيه)

البيان	أكتوبر-ديسمبر 2021	أكتوبر-ديسمبر 2020	معدل التغير %
قيمة الأقساط المحصلة لتأمينات الممتلكات والمسئوليات	4,868.9	4,694.7	3.71%
قيمة الأقساط المحصلة لتأمينات الاشخاص وتكوين الأموال	6,549.7	5,245.1	24.87%
<b>إجمالي</b>	<b>11,418.6</b>	<b>9,939.8</b>	<b>14.88%</b>
قيمة التعويضات المسددة لتأمينات الممتلكات والمسئوليات	2,750.8	2,192.4	25.47%
قيمة التعويضات المسددة لتأمينات الأشخاص وتكوين الأموال	3,079.8	2,493.4	23.52%
<b>إجمالي</b>	<b>5,830.6</b>	<b>4,685.8</b>	<b>24.43%</b>

المصدر: الإدارة العامة للدعم الفني لشركات التأمين والإدارة المركزية للبحوث والسياسات

\* قد تختلف البيانات الربع سنوية عن البيانات الواردة بالتقرير الشهري لحدوث تسويات من قبل بعض الشركات.



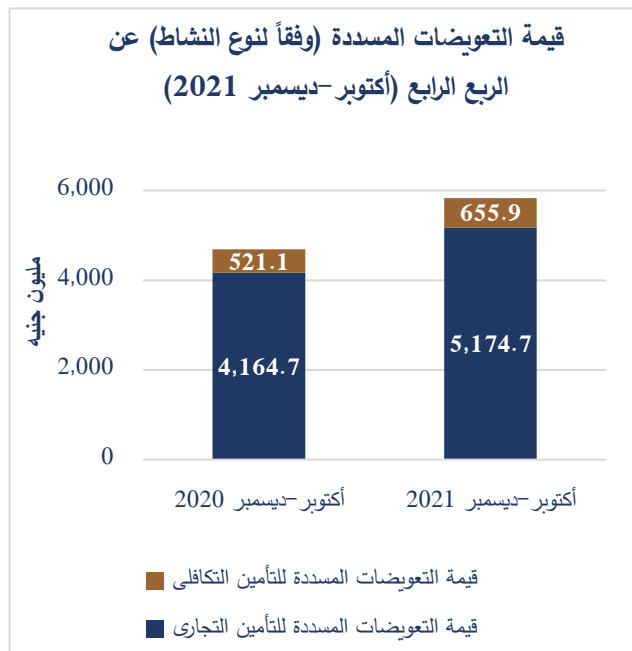
ثانياً: بيان تراكمى بالأقساط المحصلة والمطالبات/ التعويضات المسددة "وفقاً لنوع التأمين" عن الربع من (أكتوبر حتى ديسمبر 2021):

جدول (2-2): الأقساط المحصلة والتعويضات المسددة (وفقاً لنوع التأمين)

(القيمة بالمليون جنيه)

البيان	أكتوبر-ديسمبر 2021	أكتوبر-ديسمبر 2020	معدل التغير %
قيمة الأقساط المحصلة للتأمين التجارى	10,059.7	8,655.1	16.23%
قيمة الأقساط المحصلة للتأمين التكافلى	1,358.9	1,284.7	5.78%
إجمالي	11,418.6	9,939.8	14.88%
قيمة التعويضات المسددة للتأمين التجارى	5,174.7	4,164.7	24.25%
قيمة التعويضات المسددة للتأمين التكافلى	655.9	521.1	25.87%
إجمالي	5,830.6	4,685.8	24.43%

المصدر: الإدارة العامة للدعم الفنى لشركات التأمين والإدارة المركزية للبحوث والسياسات  
\* قد تختلف البيانات الربع سنوية عن البيانات الواردة بالتقرير الشهري لحدوث تسويات من قبل بعض الشركات.





### شركات التأمين والمهنيين في مجال التأمين:

أ) بيانات عن شركات التأمين والأنشطة المساعدة:

جدول (2-3): عدد شركات التأمين والأنشطة المساعدة

البيان	حتى ديسمبر 2021	حتى ديسمبر 2020
شركات التأمين وإعادة التأمين وجمعيات التأمين التعاوني	42	42
مجمعات التأمين	6	5
صناديق التأمين الحكومية	6	5

- البيانات منذ بداية النشاط حتى تاريخه.
- يتضمن عدد شركات التأمين الشركة الأفريقية لإعادة التأمين التكافلي ( وهي شركة منشأة وفقاً لقانون المناطق الحرة).

### ب) بيانات عن المهنيين في مجال التأمين:

جدول (2-4): عدد المهنيين في مجال التأمين

البيان	حتى ديسمبر 2021	حتى ديسمبر 2020
وسطاء التأمين (أشخاص اعتباريين)	94	92
وسطاء التأمين (أشخاص طبيعيين)	12676	13089
خبراء المعاينة وتقدير الأضرار (أشخاص اعتباريين)	27	22
خبراء المعاينة وتقدير الأضرار (أشخاص طبيعيين)	349	375
خبراء التأمين الاستشاريون (أشخاص اعتباريين)	10	9
خبراء التأمين الاستشاريون (أشخاص طبيعيين)	375	367
الخبراء الاكثوريون (أشخاص طبيعيين)	50	50

- البيانات منذ بداية النشاط حتى تاريخه.
- ترجع أسباب الانخفاض بصفة عامة بسبب الشطب من سجلات الهيئة.



### صناديق التأمين الخاصة:

بلغت قيمة استثمارات صناديق التأمين الخاصة نحو 4 مليار جنيه عن الربع الحالي (2021/10/1-2021/12/31) مقابل نحو 3.4 مليار جنيه في الربع المقابل له في العام السابق بمعدل ارتفاع بلغ نحو 17.65%، وتتمثل هذه الاستثمارات في (شهادات استثمار البنك الاهلي المصري أ، ب - ودائع - وثائق صناديق استثمار - أذون خزانة - سندات حكومية) وذلك طبقاً للأحكام المادة 14 من اللائحة التنفيذية للقانون 54 لسنة 1975.



## ثالثاً: تطور نشاط التمويل العقاري

التمويل العقاري الممنوح من الشركات خلال الربع الرابع من عام 2021:

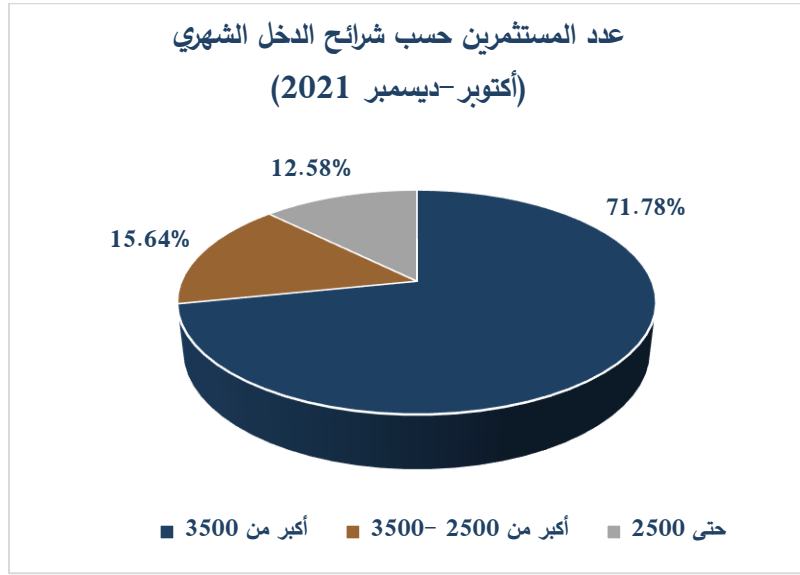
جدول (1-3): عدد المستثمرين وقيمة التمويل (أكتوبر-ديسمبر 2021)

معدل التغير %	قيمة التمويل (بالمليون جنيه)		معدل التغير %	عدد المستثمرين		الإجمالي
	أكتوبر-ديسمبر 2020	أكتوبر-ديسمبر 2021		أكتوبر-ديسمبر 2020	أكتوبر-ديسمبر 2021	
90.67%	1369.7	2611.7	37.10%	1450	1988	

يتضح من الجدول ارتفاع عدد المستثمرين الجدد خلال الفترة من (2021/10/01-2021/12/31) بنسبة تصل إلى 37.10% بالمقارنة بالفترة المثلثة من عام 2020، وأن قيمة التمويل الممنوح لهم قد ارتفعت بنحو 90.67% بالمقارنة بالفترة المثلثة من العام السابق.

جدول (2-3) عدد المستثمرين حسب شرائح الدخل الشهري (أكتوبر-ديسمبر 2021)

معدل التغير %	أكتوبر-ديسمبر 2020		أكتوبر-ديسمبر 2021		الدخل الشهري بالجنيه
	الأهمية النسبية %	العدد	الأهمية النسبية %	العدد	
-23.31%	22.48%	326	12.58%	250	حتى 2500
104.61%	10.48%	152	15.64%	311	أكبر من 2500 - 3500
46.81%	67.03%	972	71.78%	1427	أكبر من 3500
37.10%	100.00%	1450	100.00%	1988	الإجمالي



يتضح من كل من الجدول والرسم البياني السابقين استحواذ المستثمرين حسب شرائح الدخل الشهري (أكبر من 3500 جنيهه) نحو نسبة 71.78%، في حين بلغ نصيب ذوي شرائح الدخل الشهري (حتى 2500 جنيهه) على نسبة في عدد المستثمرين بلغت نحو 12.58% وذلك في الربع الرابع من عام 2021 (2021/10/01-2021/12/31).

### تطور النشاط فيما يخص مساحة الوحدات

جدول (3-3): بيان بعدد المستثمرين (العقود) موزعاً حسب فئة مساحة الوحدات (أكتوبر-ديسمبر 2021)

معدل التغير %	أكتوبر-ديسمبر 2020		أكتوبر-ديسمبر 2021		فئة المساحات م2
	الأهمية النسبية %	العدد	الأهمية النسبية %	العدد	
8.49%	7.31%	106	5.78%	115	من 0-66 م2
-51.45%	11.93%	173	4.23%	84	من 66-86 م2
52.78%	80.76%	1171	89.99%	1789	أكبر من 86 م2
37.10%	100.00%	1450	100.00%	1988	الإجمالي

يتضح من الجدول السابق استحواذ المستثمرين حسب فئة مساحة الوحدات (أكبر من 86 م<sup>2</sup>) على أعلى نسبة بلغت نحو 89.99% في الربع الرابع من عام 2021، بسبب توسع الدولة في بيع الوحدات من خلال مشروع دار مصر التابع لكل من وزارة الاسكان وهيئة المجتمعات العمرانية وغيره من مشروعات الاسكان الاجتماعي، وذلك بالمثل في الفترة المثلثة من العام السابق حيث استحوذ المستثمرون من نفس فئة مساحة الوحدات (أكبر من 86 م<sup>2</sup>) على أعلى نسبة أيضاً بلغت نحو 80.76%.

### عدد المستثمرين موزعاً حسب الغرض من الاستخدام

جدول (3-4): بيان بعدد المستثمرين موزعاً حسب الغرض من الاستخدام (أكتوبر-ديسمبر 2021)

معدل التغير %	أكتوبر-ديسمبر 2020		أكتوبر-ديسمبر 2021		نوع الغرض
	أهمية نسبية %	العدد	أهمية نسبية %	العدد	
26.91%	99.17%	1438	91.80%	1825	سكنى
1258.33%	0.83%	12	8.20%	163	أخرى
37.10%	100.00%	1450	100.00%	1988	الإجمالي

### قيمة التمويل العقاري موزعاً حسب نوع العميل

جدول (3-5): بيان بقيمة التمويل العقاري حسب نوع العميل (أكتوبر-ديسمبر 2021)

معدل التغير %	أكتوبر-ديسمبر 2020		أكتوبر-ديسمبر 2021		نوع العميل
	أهمية نسبية %	قيمة التمويل العقاري (بالمليون جنيه)	أهمية نسبية %	قيمة التمويل العقاري (بالمليون جنيه)	
60.72%	45.22%	619.4	38.12%	995.5	عادي
103.94%	4.45%	60.9	4.76%	124.2	عميل صندوق
116.42%	50.33%	689.4	57.13%	1492.0	محافظ مشتراه
90.68%	100.00%	1369.7	100.00%	2611.7	الإجمالي



## عدد شركات التمويل العقاري

### جدول (3-6) شركات التمويل العقاري الجديدة

معدل التغير %	نهاية ديسمبر 2020	نهاية ديسمبر 2021	البيان
6.67%	15	16	عدد الشركات الحاصلة على رخصة مزاولة نشاط التمويل العقاري + شركة إعادة التمويل العقاري
15.35%	2409.5	2779.4	إجمالي قيمة رؤوس الأموال المصدرة للشركات (بالمليون جنيه)

يتضح من الجدول أنه قد بلغ عدد الشركات الحاصلة على رخصة مزاولة نشاط التمويل العقاري وشركات إعادة التمويل العقاري 16 بنهاية الربع الرابع لعام 2021، مقابل 15 شركة في نهاية الربع الرابع عام 2020 (مع عدم الأخذ في الاعتبار بنك ناصر الاجتماعي-هيئة عامة).

### خبراء التقييم العقاري

بلغ عدد خبراء التقييم العقاري في نهاية الربع الرابع من عام 2021 نحو (181) خبير، بالمقارنة بعدد بلغ (186) خبير تقييم عقاري في نهاية الفترة المثلثة من عام 2020 بمعدل انخفاض بلغ 2.69% كما يتضح من الجدول التالي:

### جدول (3-7) عدد خبراء التقييم العقاري في نهاية ديسمبر عام 2021

معدل التغير %	في نهاية ديسمبر 2020	في نهاية ديسمبر 2021	البيان
-2.69%	186	181	عدد خبراء التقييم العقاري

## رابعاً: التأجير التمويلي

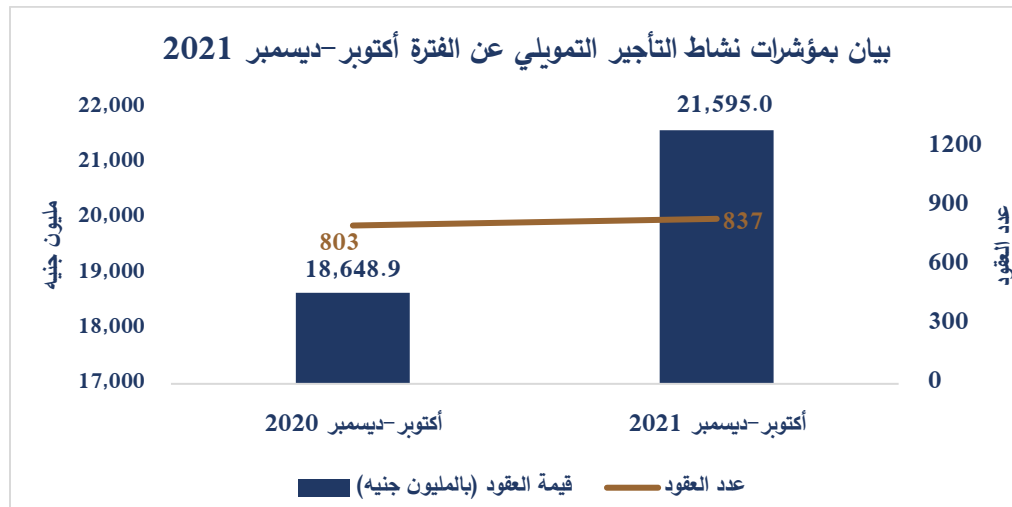
### عدد وقيمة العقود

#### جدول (1-4) تطور نشاط التأجير التمويلي

معدل التغير %	أكتوبر-ديسمبر 2020	أكتوبر-ديسمبر 2021	البيان
4.23%	803	837	عدد العقود
15.80%	18,648.9	21,595.0	قيمة العقود (بالمليون جنيه)

شهدت الفترة من أكتوبر-ديسمبر عام 2021 ارتفاعاً في هذا النشاط من حيث قيمة وعدد عقود التأجير التمويلي مقارنةً بنفس الفترة من عام 2020، حيث تزايدت قيمة العقود التأجير التمويلي خلال الفترة لتصل إلى نحو 21.6 مليار جنيه مقارنةً بـ 18.6 مليار جنيه خلال الفترة المثلثة من العام السابق بمعدل ارتفاع قدره 15.8% بينما ارتفع عدد العقود من 803 عقداً إلى 837 عقداً وبمعدل ارتفاع بلغ 4.23%. وتعكس هذه الأرقام الأهمية المتزايدة لسوق التأجير التمويلي على خريطة النشاط الاقتصادي في مصر.

وتجدر الإشارة إلى أن صيغة التأجير التمويلي من أهم الأدوات التمويلية، التي يمكن أن تدعم الاقتصاد القومي، في ظل وجود اهتمام عام بأن تستخدم تلك الصيغة في توفير التمويلات للأفراد والشركات بجانب المشروعات الصغيرة والمشروعات القومية المدرجة في الموازنة للدولة كما أنه يمكن أن يسهم في تنشيط قطاعات عديدة مثل العقارات والآلات والمعدات وتوفير الوحدات السكنية للمواطنين.



## تصنيف عقود التأجير التمويلي حسب الاستثمارات

جدول (4-2) تصنيف عقود التأجير التمويلي وفقاً للنشاط

أكتوبر-ديسمبر 2020		أكتوبر-ديسمبر 2021		النشاط	م
الحصة السوقية %	قيمة العقود (بالمليون جنيه)	الحصة السوقية %	قيمة العقود (بالمليون جنيه)		
84.69%	15,793.3	83.48%	18,027.6	عقارات وأراضي	1
4.14%	772.6	5.16%	1,114.2	سيارات نقل	2
3.87%	721.7	3.01%	650.3	معدات ثقيلة	3
2.65%	494.1	2.62%	565.7	آلات ومعدات	4
3.07%	573.2	2.01%	434.9	أجهزة مكتبية	5
0.00%	0.5	1.49%	321.6	سيارات ملاكي	6
1.19%	221.4	0.85%	183.4	خطوط إنتاج	7
0.00%	0.0	0.59%	127.6	بواخر	8
0.39%	72.1	0.79%	169.7	أخرى	9
100.00%	18,648.9	100.00%	21,595.0	الإجمالي	

يتضح من الجدول السابق أن الفترة (أكتوبر-ديسمبر 2021) شهدت استحواذ نشاط العقارات والأراضي على النصيب الأكبر من قيمة عقود التأجير التمويلي بقيمة بلغت نحو 18 مليار جنيه ونسبة 83.5% من إجمالي قيمة العقود (بسبب كبر حجم هذا القطاع مقارنة بباقي القطاعات الأخرى، بالإضافة إلى أن مشروعاته بحاجة دائماً إلى قروض لتنفيذه) وكان هذا النشاط قد استحوذ أيضاً على النصيب الأكبر من قيمة عقود التأجير التمويلي في الفترة المثيلة من العام السابق بنسبة بلغت 84.7% ثم يأتي بعد ذلك في الترتيب نشاط سيارات النقل باستحواده على 5.2% من إجمالي قيمة العقود بقيمة بلغت 1.1 مليار جنيه، وحل في الترتيب الثالث نشاط المعدات الثقيلة بقيمة عقود بلغت نحو 0.7 مليار جنيه ونسبة 3.0% من إجمالي قيمة العقود خلال الفترة محل الدراسة.

## الحصص السوقية لشركات التأجير التمويلي

- بلغ عدد الشركات التي تقل الحصص السوقية لها عن 3% عدد 28 شركة خلال الفترة محل الدراسة مقابل 22 شركة خلال الفترة المثيلة من العام السابق.
  - اعتلت صدارة قائمة الشركات - بعد توزيع العقود المشتركة عند حساب الحصص السوقية - خلال الفترة محل الدراسة شركة جي بي للتأجير التمويلي وذلك باستحواذها على حصة سوقية بلغت 15.92%، تليها شركة التوفيق للتأجير التمويلي بنسبة 12.89%، لتأتي في الترتيب الثالث المجموعة المالية هيرميس للحلول التمويلية بنسبة 9.93% من إجمالي قيم العقود خلال الفترة محل الدراسة.
- ويوضح الجدول التالي الحصص السوقية لشركات التأجير التمويلي الأكثر نشاطاً خلال الفترة:

جدول (3-4) الحصص السوقية لشركات التأجير التمويلي  
(أكتوبر-ديسمبر 2021)

م	اسم الشركة	قيمة العقود (بالمليون جنيه)	الحصة السوقية %
1	جى بي للتأجير التمويلي	3,438.1	15.92%
2	التوفيق للتأجير التمويلي	2,784.2	12.89%
3	المجموعة المالية هيرميس للحلول التمويلية	2,144.7	9.93%
4	كوريليس للتأجير التمويلي-مصر (كوب ليز)	1,882.3	8.72%
5	شركة جلوبال كورب للخدمات المالية	1,791.0	8.29%
6	كيو أن بي الأهلى للتأجير التمويلي	1,002.3	4.64%
7	شركة الاهلى للتأجير التمويلي	996.3	4.61%
8	أخرى	7556.1	34.99%
	<b>الإجمالي</b>	<b>21,595.0</b>	<b>100.00%</b>

- يتم حساب الحصص السوقية وفقاً لقيمة العقود.
- قيمة العقود المدرجة بالجدول لكل شركة: هي قيمة العقود "بعد تقسيم" العقود المشتركة بين أكثر من شركة تأجير تمويلي.
- أخرى: تشمل الشركات التي تقل الحصص السوقية لها عن 3%.
- قيمة العقود = القيمة الإجمالية، وفقاً للعقود الموثقة إلكترونياً من قبل الشركات العاملة والتي تم مراجعتها بالهيئة (وفقاً لتاريخ قيد العقد بالهيئة).
- الحصص السوقية للشركات بعد حذف قيمة وكيل الضمانات من إجمالي قيمة العقود لكل مؤجر.

## خامساً: نشاط التخصيم

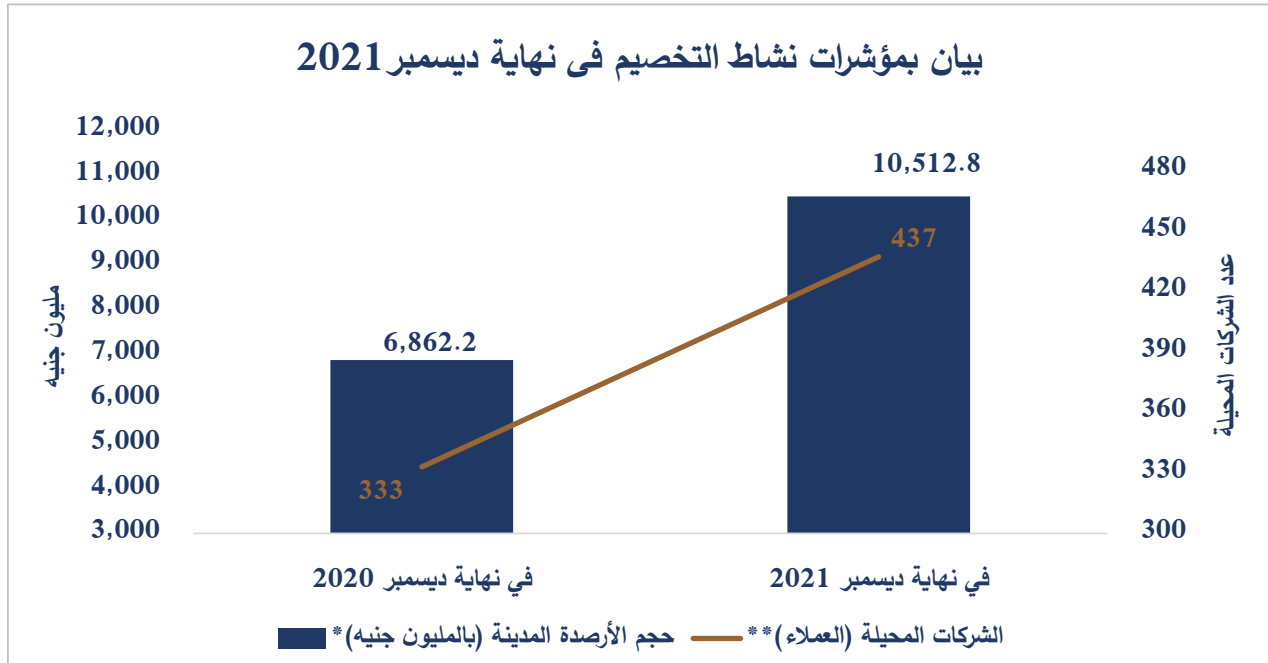
### حجم الأرصدة المدينة

بلغ إجمالي رصيد الحسابات المدينة والأوراق التجارية المشتراه حوالي 10.5 مليار جنيه في نهاية ديسمبر 2021 بالمقارنة بنحو 6.9 مليار جنيه في نهاية ديسمبر 2020، بمعدل ارتفاع بلغ نحو 53.2%.

### جدول (1-5) حجم الأرصدة المدينة

(القيمة بالمليون جنيه)

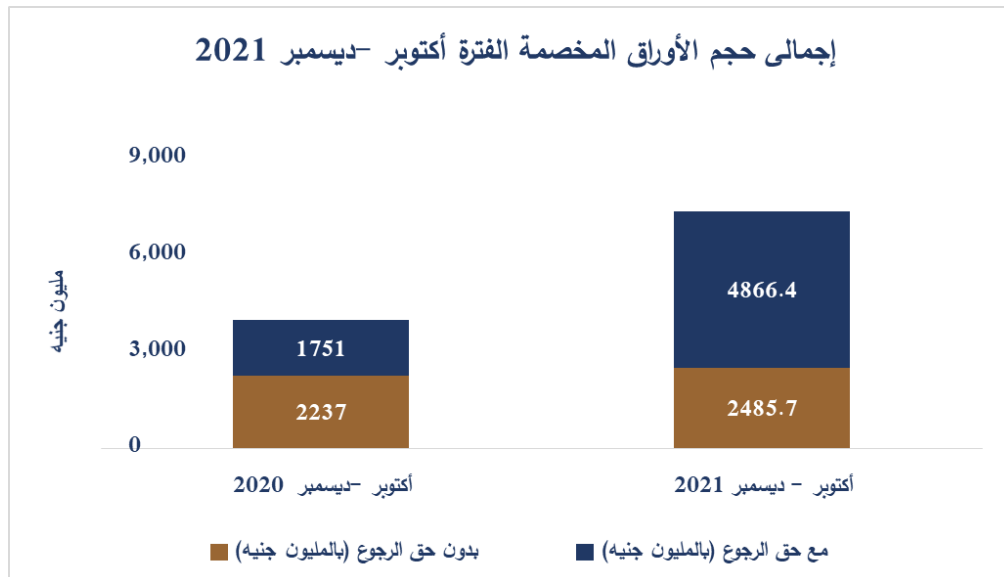
معدل التغير %	في نهاية ديسمبر 2020	في نهاية ديسمبر 2021	البيان
53.2%	6862.2	10512.778	حجم الأرصدة المدينة (بالمليون جنيه)
31.2%	333	437	الشركات المحيلة (العملاء)



## حجم الأوراق المخصصة

جدول (2-5) حجم الأوراق المخصصة

معدل التغير %	أكتوبر-ديسمبر 2020	أكتوبر-ديسمبر 2021	البيان
84.36%	3,988.0	7,352.3	إجمالي حجم الأوراق المخصصة (بالمليون جنيهه)
177.92%	1,751.0	4,866.4	مع حق الرجوع (بالمليون جنيهه)
11.12%	2,237.0	2,485.9	بدون حق الرجوع (بالمليون جنيهه)



جدول (3-5) شركات التخصيم

في نهاية ديسمبر 2020	في نهاية ديسمبر 2021	البيان
18	29	إجمالي عدد الشركات المقيدة وتزاول النشاط (سواء شركات متخصصة في مجال التخصيم أو إضافة نشاط التخصيم لنشاط آخر)

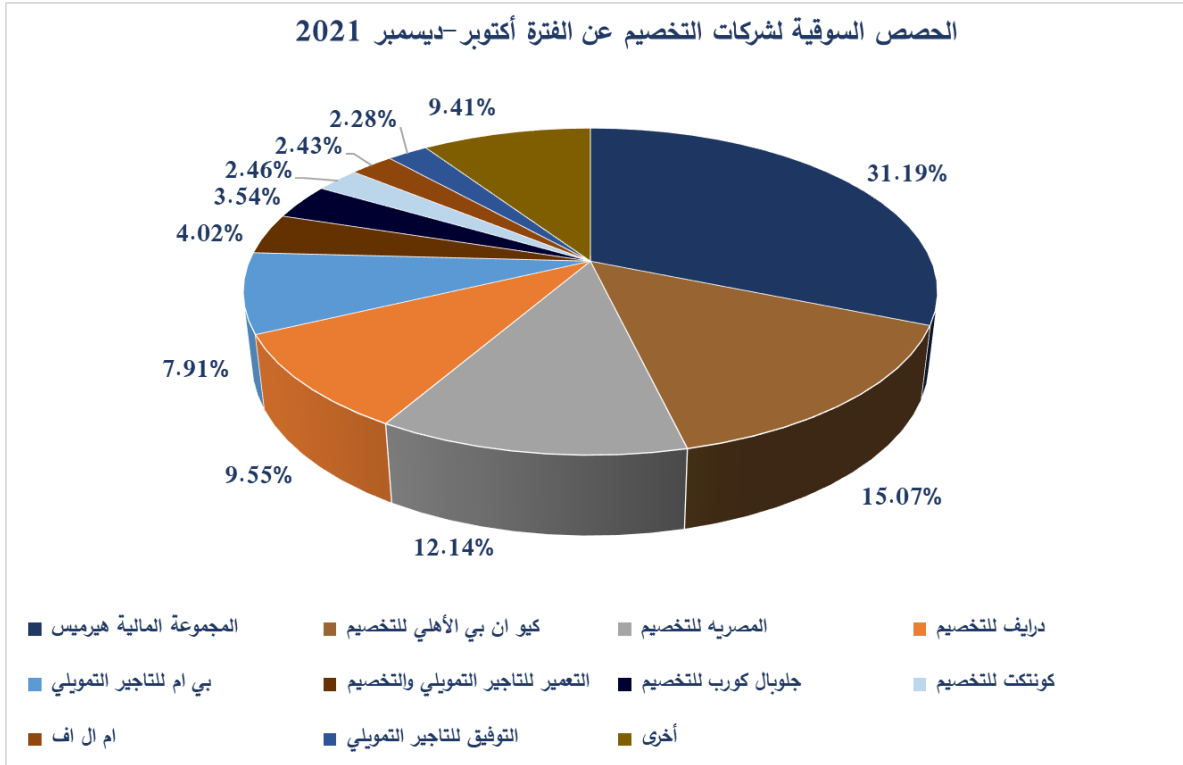


جدول (4-5) الحصص السوقية لشركات التخصيم (أكتوبر -ديسمبر 2021)

أكتوبر -ديسمبر 2021		اسم الشركة
الحصة السوقية	حجم الأوراق المخصصة (بالمليون جنيه)	
31.19%	2292.8	المجموعة المالية هيرميس
15.07%	1108.4	كيو ان بي الأهلي للتخصيم
12.14%	892.8	المصريه للتخصيم
9.55%	702.5	درايف للتخصيم
7.91%	581.8	بي ام للتاجير التمويلي
4.02%	295.2	التعمير للتاجير التمويلي والتخصيم
3.54%	260.3	جلوبال كورب للتخصيم
2.46%	180.5	كونتكت للتخصيم
2.43%	178.9	ام ال اف
2.28%	167.3	التوفيق للتاجير التمويلي
9.41%	691.8	أخرى
100.00%	7,352.3	الإجمالي



الحصص السوقية لشركات التخصيم (أكتوبر - ديسمبر 2021):



## سادساً: التمويل الاستهلاكي

يقصد بالتمويل الاستهلاكي كل أشكال التمويل التي تتجه إلى تمكين المقترض من شراء سلعة معمرة بغرض الاستهلاك وسداد ثمنها على فترة زمنية ممتدة، فهو يخاطب في المقام الأول القطاع العائلي كما أن يستفيد به الأشخاص الاعتبارية. ويعد التمويل الاستهلاكي أحد الوسائل الرئيسية لتحقيق العدالة الاجتماعية، حيث يتيح للطبقات متوسطة ومحدودة الدخل الوصول إلى الخدمات المالية، مما يسهم في تحقيق الشمول المالي (Financial Inclusion) الذي يعد أحد الأركان الأساسية لأهداف التنمية المستدامة التي أقرتها منظمة الأمم المتحدة، كما يمثل عنصراً رئيسياً في البرنامج القومي (رؤية مصر 2030).

ويعد نشاط التمويل الاستهلاكي أحدث الأنشطة المالية غير المصرفية التي خضعت لرقابة الهيئة العامة للرقابة المالية باعتبارها الجهة التي اختصها قانون تنظيم نشاط التمويل الاستهلاكي الصادر بالقانون رقم 18 لسنة 2020.

### عدد العملاء وقيمة التمويل الاستهلاكي الممنوح:

#### جدول (1-6) بيانات نشاط التمويل الاستهلاكي

البيان	أكتوبر-ديسمبر 2021
عدد العملاء	410,042
إجمالي قيمة التمويل (بالمليون جنيه)	5,587.5

بلغ عدد عملاء التمويل الاستهلاكي ما يزيد عن 410 ألف عميل خلال الربع الرابع (أكتوبر-ديسمبر) 2021، بينما بلغت قيمة التمويل الاستهلاكي الممنوح حوالي 5.6 مليار جنيه خلال هذه الفترة. ومن المتوقع أن يستمر نمو هذا النشاط خلال الفترة القادمة في ظل المبادرات الرئاسية المتتالية التي تشجع الإنتاج والاستهلاك المحلي.

ومن الجدير بالذكر، أن آليات التمويل الاستهلاكي تساعد على زيادة الطلب المحلي وبالتالي زيادة الاستثمار والتشغيل والنمو الاقتصادي، كما أنها تدفع القطاع العائلي إلى استخدام أفضل للموارد وإلى زيادة قدرته على التخطيط والادخار.

## تصنيف التمويل الاستهلاكي وفقا لنوع السلع والخدمات

جدول (6-2) تصنيف التمويل الاستهلاكي وفقا لنوع السلع والخدمات

م	نوع السلع والخدمات	أكتوبر-ديسمبر 2021	
		إجمالي قيمة التمويل (بالمليون جنيه)	النسبة %
1	الأجهزة الكهربائية والالكترونيات	2,186.9	39.14%
2	شراء سيارات ومركبات	1,826.1	32.68%
3	قطع غيار المركبات وسيارات الركوب بجميع أنواعها	431.6	7.72%
4	الأثاث وتجهيزات المنازل	273.0	4.89%
5	الملابس والأحذية والشنط والساعات والمجوهرات والنظارات	248.4	4.45%
6	المشتريات الصادرة بفاتورة واحدة من المحال والسلاسل لتجارية المختلفة	188.3	3.37%
7	سلع معمرة أخرى	158.6	2.84%
8	التشطيبات والتجهيزات المنزلية	82.6	1.48%
9	المواد الغذائية	62.6	1.12%
10	اشتراكات النوادي	52.3	0.94%
11	خدمات تعليمية	18.4	0.33%
12	خدمات طبية	16.6	0.30%
13	خدمات السفر والسياحة	14.9	0.27%
14	أخرى	27.2	0.49%
	الإجمالي	5,587.5	100.00%

يتضح من الجدول السابق أن الفترة من (أكتوبر-ديسمبر) 2021 شهدت استحواذ الأجهزة الكهربائية والالكترونية على النصيب الأكبر من قيمة التمويل الاستهلاكي الممنوح بقيمة بلغت نحو 2186.9 مليون جنيه وبنسبة 39.14% من إجمالي قيمة التمويل الممنوح، ثم يأتي بعد ذلك في الترتيب شراء السيارات والمركبات باستحواذه على 32.68% من إجمالي قيمة التمويل بقيمة بلغت 1826.1 مليون جنيه، وحل في الترتيب الثالث قطع غيار المركبات وسيارات الركوب بجميع أنواعها بقيمة تمويل بلغت نحو 431.6 مليون جنيه وبنسبة 7.72% من إجمالي قيمة التمويل الاستهلاكي الممنوح خلال الفترة محل الدراسة.

## الحصص السوقية لشركات التمويل الاستهلاكي

### (أ) الحصص السوقية لشركات التمويل الاستهلاكي

اعتلت صدارة قائمة الشركات خلال الفترة محل الدراسة شركة كونتكت للتمويل الاستهلاكي وذلك باستحواذها على حصة سوقية بلغت %40.72، تليها شركة فاليو للتمويل بنسبة %30.33، لتأتي في الترتيب الثالث بريميوم انترناشونال بنسبة %11.27 من إجمالي قيمة التمويل الممنوح من شركات التمويل الاستهلاكي خلال الفترة محل الدراسة.

ويوضح الجدول التالي الحصص السوقية لشركات التمويل الاستهلاكي خلال الفترة (أكتوبر-ديسمبر) 2021:

جدول (3-6) الحصص السوقية لشركات التمويل الاستهلاكي  
(أكتوبر-ديسمبر 2021)

م	اسم الشركة	قيمة التمويل (بالمليون جنيهه)	الحصة السوقية %
1	كونتكت للتمويل الاستهلاكي	1323.6	40.72%
2	فاليو للتمويل	986.0	30.33%
3	بريميوم انترناشونال	366.5	11.27%
4	حالا للتمويل الاستهلاكي	222.4	6.84%
5	عبد اللطيف جميل للتمويل	124.4	3.83%
6	بلنك للتمويل الاستهلاكي	52.9	1.63%
7	رواج للتمويل الاستهلاكي	51.3	1.58%
8	سكاي فاينانس للتمويل الاستهلاكي	50.6	1.56%
9	سي أي للتمويل الاستهلاكي (سهولة)	42.2	1.30%
10	بلتون للتمويل (بل كاش)	17.8	0.55%
11	درايف للتمويل والخدمات المالية غير المصرفية	8.6	0.26%
12	المصرية للتمويل الاستهلاكي	4.0	0.12%
13	ام ال اف للتمويل العقاري والتأجير التمويلي والتخصيم والتمويل الاستهلاكي	0.4	0.01%
14	اندروس للتمويل	0.3	0.01%
	<b>إجمالي قيمة التمويل الممنوح من شركات التمويل الاستهلاكي</b>	<b>3,250.8</b>	<b>100.00%</b>

## (ب) الحصص السوقية لمقدمي خدمة التمويل الاستهلاكي

اعتلت صدارة قائمة مقدمي خدمة التمويل الاستهلاكي خلال الفترة محل الدراسة شركة بي تك للتجارة والتوزيع وذلك باستحواذها على حصة سوقية بلغت %43.56، تليها شركة أمان للخدمات المالية بنسبة %27.08، لتأتي في الترتيب الثالث مشروع للتجارة بنسبة %11.37 من إجمالي قيمة التمويل الممنوح من مقدمي خدمة التمويل الاستهلاكي خلال الفترة محل الدراسة.

ويوضح الجدول التالي الحصص السوقية لمقدمي خدمة التمويل الاستهلاكي خلال الفترة (أكتوبر-ديسمبر) 2021:

جدول (3-6) الحصص السوقية لمقدمي خدمة التمويل الاستهلاكي  
(أكتوبر-ديسمبر 2021)

م	مقدم خدمة التمويل الاستهلاكي	قيمة التمويل (بالمليون جنيه)	الحصة السوقية %
1	بي تك للتجارة والتوزيع	1,018.0	43.56%
2	امان للخدمات المالية	632.7	27.08%
3	مشروع للتجارة	265.7	11.37%
4	المنصور للسيارات	140.0	5.99%
5	راية للإلكترونيات	84.9	3.63%
6	بافاريان كونتكت لتجارة السيارات	63.8	2.73%
7	عز العرب كونتكت	53.8	2.30%
8	اس ام جي لخدمات لتقسيط	39.1	1.67%
9	كونتكت المصرية العالمية	23.4	1.00%
10	ار أي زد جروب (رزق الله)	8.1	0.35%
11	مانترا للسيارات	6.6	0.28%
12	أميز للتجارة	0.6	0.02%
	إجمالي قيمة التمويل الممنوح من مقدمي التمويل الاستهلاكي	2,336.7	100.00%

## سابعاً: تطور نشاط التمويل متناهي الصغر

### نهاية الربع الرابع من عام 2021 مقارنة بنهاية الربع الرابع من عام 2020

تطور نشاط التمويل متناهي الصغر (وفقاً للحصص السوقية):

جدول (1-7) التمويل متناهي الصغر وفقاً لكل فئة (أ - ب - ج، والشركات)

نهاية الربع الرابع من عام 2020				نهاية الربع الرابع من عام 2021				الفئة
النسبة %	أرصدة التمويل (بالمليون جنيه)	النسبة %	عدد المستفيدين (بالألف)	النسبة %	أرصدة التمويل (بالمليون جنيه)	النسبة %	عدد المستفيدين (بالألف)	
54.65%	10579.64	39.98%	1265.79	57.45%	15543.70	41.79%	1459.26	شركات
38.64%	7479.88	52.59%	1664.84	36.91%	9986.09	51.23%	1788.80	جمعيات (أ)
2.99%	579.81	2.79%	88.26	2.74%	741.00	2.65%	92.67	جمعيات (ب)
3.72%	720.02	4.65%	147.07	2.90%	784.72	4.33%	151.20	جمعيات (ج)
100.00%	19359.35	100.00%	3165.95	100.00%	27055.51	100.00%	3491.91	الإجمالي

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

شهد نهاية الربع الرابع من عام 2021 نمواً ملحوظاً في قيمة أرصدة التمويل بنسبة 39.7% حيث بلغت نحو 27.1 مليار جنيه، مقارنة بنهاية الربع الرابع عام 2020 والتي بلغت فيه أرصدة التمويل نحو 19.4 مليار جنيه.

وبالرغم من تحقق نمو في قيمة المحفظة فقد ارتفعت أعداد المستفيدين بنسبة بلغت نحو 9.4% حيث بلغ العدد حوالي 3.5 مليون مستفيد في نهاية الربع الرابع عام 2021، مقارنة بنهاية الربع الرابع عام 2020 والذي كان فيه عدد المستفيدين نحو 3.2 مليون مستفيد.

وفيما يلي تطور الحصص السوقية للجهات مقدمة التمويل في الفترة المعروضة:

#### شركات التمويل متناهي الصغر:

- جاءت شركات التمويل متناهي الصغر بالترتيب الأول في نهاية الربع الرابع من عام 2021 من حيث قيمة أرصدة التمويل وذلك بقيمة تمويل قدرها 15.5 مليار جنيه بينما جاءت بالمركز الثاني بالنسبة لأعداد المستفيدين حيث بلغت نحو 1.5 مليون مستفيد، مقارنة بنهاية بالربع الرابع من عام 2020 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 10.6 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 1.3 مليون مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل شركات التمويل متناهي الصغر المركز الأول بنسبة 57.5%، بينما احتلت المركز الثاني من حيث أعداد المستفيدين بنسبة 41.8%.

#### الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (أ):

- جاءت الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (أ) بالترتيب الثاني في نهاية الربع الرابع عام 2021 من حيث قيمة أرصدة التمويل بقيمة قدرها 10 مليار جنيه بينما جاءت بالمركز الأول بالنسبة لأعداد المستفيدين حيث بلغت 1.8 مليون مستفيد، مقارنة بنهاية بالربع الرابع لعام 2020 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 7.5 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 1.7 مليون مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (أ) المركز الثاني بنسبة 36.9%، بينما احتلت المركز الأول من حيث أعداد المستفيدين بنسبة 51.2%.

#### الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ب):

- جاءت الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ب) بالترتيب الرابع في نهاية الربع الرابع من عام 2021 من حيث قيمة أرصدة التمويل وأعداد المستفيدين وذلك بقيمة تمويل قدرها 741 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 92.7 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية بالربع الرابع لعام 2020 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل نحو 580 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 88 ألف مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ب) المركز الرابع بنسبة 2.7%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 2.7%.

### الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ج):

- جاءت الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ج) بالترتيب الثالث في نهاية الربع الرابع لعام 2021 من حيث قيمة أرصدة التمويل وأعداد المستفيدين وذلك بقيمة تمويل قدرها نحو 785 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 151 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الرابع لعام 2020، والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل نحو 720 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 147 ألف مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ج) المركز الثالث بنسبة 2.9%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 4.3%.

### تحليل نشاط التمويل متناهي الصغر وفقاً لنوع النشاط (تجاري-خدمي-زراعي-إنتاجي):

جدول (7-2) التمويل متناهي الصغر وفقاً لنوع النشاط (تجاري-خدمي-زراعي-إنتاجي)

نهاية الربع الرابع من عام 2020				نهاية الربع الرابع من عام 2021				
النسبة %	أرصدة التمويل (بالمليون جنيه)	النسبة %	عدد المستفيدين (بالآلاف)	النسبة %	أرصدة التمويل (بالمليون جنيه)	النسبة %	عدد المستفيدين (بالآلاف)	
60.93%	11795.62	64.31%	2036.12	60.78%	16445.22	65.01%	2270.12	تجاري
13.89%	2689.83	12.99%	411.28	13.76%	3721.85	12.78%	446.33	خدمي
18.25%	3532.60	16.05%	508.13	19.03%	5147.64	16.18%	564.96	زراعي
6.93%	1341.30	6.65%	210.42	6.43%	1740.79	6.03%	210.51	إنتاجي
100.00%	19359.35	100.00%	3165.95	100.00%	27055.51	100.00%	3491.91	الإجمالي

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

شهد نهاية الربع الرابع لعام 2021 نمواً ملحوظاً في قيمة أرصدة التمويل الممنوح مقارنة بنهاية الربع الرابع عام 2020 مما انعكس على الأنشطة الاقتصادية المستفيدة من خدمات نشاط التمويل متناهي الصغر كما يلي:



### النشاط التجاري:

- جاء النشاط التجاري بالترتيب الأول في نهاية الربع الرابع عام 2021 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 16.4 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ 2.3 مليون مستفيد مقارنة بنفس الترتيب بنهاية الربع الرابع عام 2020 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 11.8 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 2 مليون مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط التجاري المركز الأول بنسبة 60.1%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 65%.

### النشاط الخدمي:

- جاء النشاط الخدمي بالترتيب الثالث في نهاية الربع الرابع عام 2021 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 3.7 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 446.3 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الرابع عام 2020 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 3 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 411.3 ألف مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الخدمي المركز الثالث بنسبة 13.8%، والمركز الثالث بالنسبة لأعداد المستفيدين بنسبة 12.8%.

### النشاط الزراعي:

- جاء النشاط الزراعي بالترتيب الثاني في نهاية الربع الرابع عام 2021 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها 5.1 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 565 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الرابع لعام 2020 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 3.5 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 508 ألف مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الزراعي المركز الثاني بنسبة 19%، والمركز الثاني بالنسبة لأعداد المستفيدين بنسبة 16.2%.



### النشاط الإنتاجي والحرفي:

- جاء النشاط الإنتاجي والحرفي بالترتيب الرابع في نهاية الربع الرابع لعام 2021 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 1.7 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 210.5 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الرابع عام 2020 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 1.3 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 210.4 ألف مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الإنتاجي والحرفي المركز الرابع بنسبة 6.43%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 6%.

## تحليل نشاط التمويل متناهي الصغر وفقاً لنوع المستفيد (ذكور وإناث):

جدول (3-7) تحليل التمويل متناهي الصغر وفقاً لنوع المستفيد (ذكور وإناث)

نهاية الربع الرابع من عام 2020				نهاية الربع الرابع من عام 2021				
النسبة %	أرصدة التمويل (بالمليون جنيه)	النسبة %	عدد المستفيدين (بالألف)	النسبة %	أرصدة التمويل (بالمليون جنيه)	النسبة %	عدد المستفيدين (بالألف)	
53.30%	10319.44	37.77%	1195.74	52.66%	14246.16	38.08%	1329.60	ذكور
46.70%	9039.91	62.23%	1970.21	47.34%	12809.35	61.92%	2162.32	إناث
100.00%	19359.35	100.00%	3165.95	100.00%	27055.51	100.00%	3491.91	الإجمالي

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

شهد نهاية الربع الرابع عام 2021 نمواً ملحوظاً في عدد المستفيدين وقيم التمويل الممنوح للذكور والإناث مقارنة بنهاية الربع الرابع عام 2020 على النحو التالي:

### التمويل الممنوح للذكور:

- بلغت أرصدة التمويل الممنوحة للعملاء الذكور في نهاية الربع الرابع 2021 نحو 14.2 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 1.3 مليون مستفيد مقارنة بنهاية الربع الرابع 2020 الذي بلغت فيه أرصدة التمويل نحو 10.3 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 1.2 مليون مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة التمويل للعملاء الذكور في نهاية الربع الرابع 2021 المركز الأول بنسبة 52.7%، بينما احتلت المركز الثاني بالنسبة لعدد المستفيدين بنسبة 38%.

### التمويل الممنوح للإناث:

- بلغت أرصدة التمويل الممنوحة للعملاء الإناث في نهاية الربع الرابع عام 2021 نحو 12.8 مليار جنيه لعدد مستفيدات بلغ نحو 2.2 مليون مستفيدة مقارنة بنهاية الربع الرابع عام 2020 الذي بلغت فيه أرصدة التمويل نحو 9 مليار جنيه لعدد مستفيدات بلغ نحو 2 مليون مستفيدة.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة التمويل للعملاء الإناث في نهاية الربع الرابع 2021 المركز الثاني بنسبة 47.3% بينما احتلت المركز الأول بالنسبة لعدد المستفيدات بنسبة 61.9%.

### عدد الجمعيات والمؤسسات الأهلية والشركات ومنافذا العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر

بلغ عدد المؤسسات العاملة في مجال التمويل متناهي الصغر كشرركات وجمعيات ومؤسسات أهلية -دون أخذ الفروع في الإعتبار- عدد (1024) في نهاية الربع الرابع عام 2021، وذلك بالمقارنة بعدد (989) في نهاية الربع الرابع عام 2020 كما يتضح من الجدول التالي:

جدول (4-7) عدد الجمعيات والمؤسسات الأهلية والشركات ومنافذا العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر

عدد الجهات والفروع المرخص لها في نهاية الربع الرابع عام 2020			عدد الجهات والفروع المرخص لها في نهاية الربع الرابع عام 2021			البيان
إجمالي المنافذ القائمة وتزاوّل النشاط	الفروع	عدد الجهات المرخص لها	إجمالي المنافذ القائمة وتزاوّل النشاط	الفروع	عدد الجهات المرخص لها	
723	705	18	757	738	19	الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (أ)
108	92	16	117	102	15	الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ب)
1024	80	944	1057	82	975	الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ج)
1002	991	11	1266	1251	15	الشركات
2857	1868	989	3197	2173	1024	الإجمالي

### يتضح من الجدول السابق:

- نمو عدد الجهات المرخص لها بمزاولة النشاط بواقع عدد (35) جهة ممثلة في 31 جمعية ومؤسسة أهلية بالإضافة إلى 4 شركات بنهاية الربع الرابع من عام 2021 ليصل عدد الجهات إلى 1024 جهة مقارنة بنهاية الربع الرابع من عام 2020 حيث بلغت 989 جهة تمويل.
- اعتماد الجمعيات والمؤسسات الأهلية فئتي (أ، ب) والشركات بشكل رئيسي على شبكة فروعها في تقديم خدمات نشاط التمويل متناهي الصغر، بينما تعتمد الجمعيات فئة (ج) بشكل رئيسي على مراكزها الرئيسية كمنافذ مباشرة لتقديم خدمات نشاط التمويل متناهي الصغر.

## ثامناً: أخبار الهيئة

### أهم البيانات الصحفية الصادرة عن الهيئة خلال الفترة:

#### للعام الخامس على التوالي: الرقابة المالية تشارك في فعاليات أنشطة المبادرة العالمية لتوعية المستثمر بأسواق 100 دولة عضو بمنظمة الأيوسكو

أعلنت الهيئة عن مشاركتها في أنشطة "أسبوع المستثمر العالمي" للعام الخامس على التوالي World Investor Week 2021، والذي تروج له المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (الأيوسكو) وتنسق فعالياته بين أعضائها في أسواق 100 دولة بعد أن حققت المبادرة نتائج ايجابية في تعزيز الثقافة المالية للمستثمرين وحمائتهم في الأعوام الماضية. لاسيما أن فعاليات مبادرة العام الجاري تتميز بعقد مزيج من اللقاءات التثقيفية ما بين أنشطة ذات حضور فعلى بمجمع المعرفة للثقافة المالية غير المصرفية بالهيئة، يتزامن معها إجراء فعاليات - عن بُعد- باستخدام شبكة المعلومات الدولية- عبر تطبيق Zoom- تماشياً مع الإجراءات الاحترازية المطبقة لمواجهة خطر انتشار فيروس كورونا المستجد. حيث تتضمن الفعاليات لقاءات تثقيفية للشباب وخاصة طلاب الجامعات المصرية بمختلف المحافظات لنشر الثقافة المالية وتحقيق الشمول المالي وحرصها على إتاحة الخدمات المالية غير المصرفية لكافة فئات المجتمع بما يؤدي إلى تعزيز ثقافة الادخار والاستثمار لدى هذه الفئة، بجانب نشر العديد من الرسائل الاتصالية للتزود بالمعلومات والمعرفة عن سوق المال في مصر والتعريف بكيفية التعامل في سوق الأوراق المالية، ومخاطر الاستثمار في سوق الأوراق المالية وأهمية تنوع المحفظة الاستثمارية، بالإضافة إلى رسائل محددة تُركز على حماية المستثمرين يتم نشرها بأسواق 100 دولة الأعضاء بمنظمة الأيوسكو لزيادة الوعي لدى المستثمرين المرتقبين وتثقيفهم مالياً.

#### الرقابة المالية تُصدر ضوابط عملية الإيداع وقيد الأدوات والأوراق المالية الحكومية وتسوية المراكز المالية الناشئة عن تداولها

أصدرت الهيئة قرار خاص بالضوابط المنظمة لعملية الإيداع وقيد الأدوات والأوراق المالية الحكومية وتسوية المراكز المالية الناشئة عن تداولها وأخذ رأى البنك المركزي المصري ووزارة المالية، تمهيداً لبدء العمل الفعلي لشركة الإيداع والقيد المركزي للأدوات والأوراق المالية الحكومية والتي جرى تأسيسها بحيث يستطيع كل شخص طبيعي أو اعتباري



يرغب في الاستثمار في الأوراق المالية والأدوات المالية الحكومية أن يقوم بذلك من خلال أعضاء الإيداع والتسوية للشركة المستحدثة.

وأوضحت الهيئة ان قواعد القيد والإيداع المركزى التي وافق عليها مجلس إدارة الهيئة قد نظمت قيام الشركة بعمليات قيد وإيداع الأوراق والأدوات المالية الحكومية، على أن تتضمن عملية القيد والإيداع كافة البيانات والمعلومات الخاصة بإصدار الورقة أو الأداة المالية الحكومية وكذلك بيانات المالك المسجل والمالك المستفيد لكل ورقة أو أداة مالية حكومية. كما تم وضع دليل عمل كامل لقواعد وإجراءات عملية المقاصة والتسوية للأدوات والأوراق المالية الحكومية، حيث أرسى المبادئ الأساسية لنظام المقاصة والتسوية وإتمام عمليات المقاصة والتسوية المالية للعمليات التي تتم على الأوراق والأدوات المالية الحكومية خلال المواعيد المحددة لها، ثم تقوم الشركة بتسوية المراكز القانونية للأوراق والأدوات المالية الحكومية الناشئة عن عمليات التداول.

### بشراكة مع الوكالة الألمانية: معهد الخدمات المالية يطلق سلسلة ندوات عن “التصنيف الائتماني الرقمي” مع نظيره المصرفي المصري

في حلقة جديدة من الشراكة مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) يطلق معهد الخدمات المالية-الذراع التدريبي لهيئة الرقابة المالية بالتنسيق مع المعهد المصرفي المصري والشركة المصرية للاستعلام الائتماني سلسلة ندوات عن “التصنيف الائتماني الرقمي” تهدف إلى تعزيز المعرفة بخدمة التصنيف الائتماني ودورها في مساعدة المؤسسات المالية (المصرفية - وغير المصرفية) وتمكينها من اتخاذ قرارات ائتمانية سريعة وقائمة على بيانات ذات ثقة عالية وتراعى المعايير البيئية في الاستدامة.

وأوضحت الهيئة أن سلسلة الندوات مصممة بشكل احترافي كى تلائم العاملين في أنشطة التمويل المتعددة بالقطاع المالى غير المصرفي، و الذي سيتم من خلال مدرسة فرانكفورت للتمويل والإدارة منتصف أكتوبر يقوم على مجموعة من اللقاءات تتناول نماذج لعدد من دراسات الحالة حيث يشمل التدريب التعريف بنظام الاستعلام الائتماني ومبادئه والطرق العلمية المستخدمة لتطوير البيانات الاستراتيجية والوصول إلى نموذج تطبيقي، لا يعتمد على القدرة الفنية والتحليلية للقائمين على التصنيف ولكن أيضًا على قدراتهم المكتسبة عبر التدريب في رؤية العملاء بشكل سليم وفقا لبيانات دقيقة وكاملة.

### الرقابة المالية تصدر قراراً تنفيذياً بالتأمين على العاملين المصريين بالخارج ضد الحوادث بداية من أول يناير 2022



شاركت الهيئة في فعاليات مؤتمر "دور التحويلات النقدية في زيادة الاستثمار وتحقيق التنمية المستدامة" والمنعقد تحت رعاية وزارة الهجرة وشؤون المصريين بالخارج و الذى أعلنت فيه عن إصدار قراراً تنفيذياً بالتأمين على العاملين المصريين بالخارج ضد الحوادث بداية من أول يناير 2022 وذلك تفعيلاً لمذكرة التفاهم الموقعة بين الرقابة المالية ووزارة الهجرة وشؤون المصريين في الخارج والاتحاد المصرى للتأمين والعمل على دعم جهود الدولة المصرية لحماية المصريين العاملين بالخارج واستجابة لطلباتهم، على أن تطبق على كافة العاملين والمقيمين بالخارج، بما يسهم في تقوية أواصر الانتماء للوطن وكذلك تطوير ورفع كفاءة الوعي التأميني والارتقاء بمستوى الثقافة التأمينية. وطبقاً لمذكرة التفاهم فإن الجمعية نيابة عن أعضائها ستقوم بالاكتتاب في وثيقة التأمين ضد الحوادث الشخصية إختيارياً، متضمنة التغطيات التأمينية التي يحتاج إليها المصريين العاملين بالخارج، على أن يتم إصدار وثائق التأمين وتحصيلها إلكترونياً. وشددت الهيئة على اتخاذ التدابير اللازمة لضمان حصول المصريين العاملين بالخارج على التعويضات المستحقة لهم في حالة حدوث الخطر المؤمن منه.

### في جلسة نقاشية بدبي عن صبغ النظم المالية باللون الأخضر: عمران يستعرض جهود الرقابة المالية للتوجه نحو التمويل الأخضر في مصر

شاركت الهيئة في فعاليات مؤتمر البنك المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة المنعقد في دبي تحت عنوان "مستقبل النظام المالي" بمشاركة ممثلي كبرى المؤسسات المالية العالمية وكبار المسؤولين الحكوميين من دول العالم المختلفة و الأكاديميين، وخبراء الصناعة المالية وكبار، لمناقشة القضايا الرئيسية التي تواجه التمويل الحديث في مرحلة ما بعد جائحة كورونا، وذلك على هامش فعاليات معرض EXPO 2020 و لقد أكدت الهيئة أن الجهود المبذولة لتخضير النظم المالية ومن ضمنها القطاع المالي غير المصرفي لم تعد خياراً أمام الدول مع تبدل أنماط الطقس ليصبح أقل استقراراً وفقاً لما تشير إليه الدراسات البيئية، وزيادة إدراك خطر التغير في المناخ على المجتمع ككل بعد أن أصبح الضرر البيئي الناجم عن أنشطة الأفراد والصناعات غير قابل للإصلاح.

كما أوضحت الهيئة أن استعدادات القطاع المالي غير المصرفي لمواجهة ذلك التحدي قد بدأت بنشر الوعي وتبسيط الأضواء على وجود ارتباط قوى في العبء المالي الذي يتحمله الاقتصاد على المستوى البيئي والاجتماعي والمؤسسى نتيجة للمخاطر المرتبطة بالمناخ، وأن ذلك العبء قد زاد تحت وطأة انتشار جائحة فيروس كورونا وتراجع الجهود المبذولة لمواجهة التغير المناخي، مما استدعى الرقيب في مصر أن يتوجه نحو تدشين عدد من المبادرات لاحتواء آثار الأزمة-تماشياً مع سياسة الدولة المصرية- وأن يضاعف من جهوده المبذولة لقيادة القطاع المالي غير المصرفي نحو



تبنى الاستدامة والتي بادر بها منذ عام 2018، حيث تم الانتهاء من وضع تصنيف للمشاريع الخضراء وقدم دليل للمستثمرين لإصدار السندات الخضراء، كما حدد مجلس إدارة الهيئة قائمة مراقبي البيئة الدوليين المستقلين والتي يمكن للجهات الراغبة في إصدار السندات الخضراء الاختيار من بينها بهدف تفعيل إصدارات السندات الخضراء داخل الاقتصاد المصري، وأخذ بزمام المبادرة لتوحيد الجهود في الأنشطة المالية غير المصرفية مع المبادرة المالية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP-FI، وتم التنسيق مع الاتحاد المصري للتأمين لوضع استراتيجية تأمين مستدام لمصر تدخل حيز التنفيذ في القريب العاجل، وبالتزامن مع ذلك نفذت سلسلة من ورش العمل والندوات للعمل على تضمين التمويل المستدام داخل الجهات العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية

### رئيس هيئة الرقابة المالية يلتقي بالدكتورة مريم السويدى أول سيدة تتولى منصب الرئيس التنفيذي لهيئة الأوراق المالية والسلع بدولة الإمارات

شاركت الهيئة في فعاليات مؤتمر المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة المنعقد في دبي تحت عنوان "مستقبل النظام المالي" بمشاركة ممثلي كبرى المؤسسات المالية العالمية وكبار المسؤولين الحكوميين من دول العالم المختلفة والأكاديميين، وخبراء الصناعة المالية، لمناقشة القضايا الرئيسية التي تواجه التمويل الحديث في مرحلة ما بعد جائحة كورونا، وذلك على هامش فعاليات معرض "إكسبو 2020".

وقام رئيس الهيئة بزيارة لهيئة الأوراق المالية والسلع التقى فيها بالدكتورة مريم السويدى الرئيس التنفيذي للهيئة الرقابية الموازية في دولة الإمارات، معرباً عن تهانیه لسعادتها باعتبارها أول سيدة تتولى منصب الرئيس التنفيذي لهيئة الأوراق المالية والسلع بدولة الإمارات وأول سيدة تشغل هذا المنصب على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي و بحث الجانبان سبل تعزيز التعاون المتبادل بين الهيئتين والتطوير المستمر للآليات التنظيمية للأنشطة المالية غير المصرفية وتبادل المعلومات والخبرات بين كل من الجهتين، وقام بتوجيه الدعوة لها بزيارة الرقابة المالية في القاهرة و قد رحبت الدكتورة مريم السويدى بزيارة رئيس هيئة الرقابة المالية ، وأكدت على حرصها الشديد على إرساء علاقات متينة مع الهيئة النظيرة في الشقيقة مصر والسعي نحو التعاون بين البلدين في الخدمات المالية غير المصرفية، ووعدت بزيارة القاهرة قريباً لتوقيع مذكرات تفاهم بين الهيئتين كما أضافت أن المناقشات خلصت إلى أهمية تضمين مذكرة التفاهم بين الجهتين كل ما من شأنه دعم التعاون بينهما بما يسهم في تطوير وسائل ونظم الرقابة لدى كل منهما ورفع كفاءتهما والنهوض باختصاصاتهما وفقاً لأفضل الممارسات الدولية.

## للمرة الرابعة على التوالي: مصر عضواً باللجنة التنفيذية للمنظمة الدولية لمراقبي المعاشات

احتفظت مصر بعضوية اللجنة التنفيذية للمنظمة الدولية لمراقبي المعاشات وصناديق التأمين الخاصة *IOPS* بعد فوزها في انتخابات اللجنة التنفيذية التي جرت لاختيار أعضاء اللجنة من بين ممثلي 77 دولة الأعضاء بالمنظمة وأن فوز مصر للمرة الرابعة على التوالي بعضوية اللجنة التنفيذية مما يُعد تقديراً دولياً للهيئة يشير إلى اتساق ما تطبقة الرقابة المالية من إجراءات رقابية مع المبادئ الرقابية العالمية و تقديراً لدورها الفعال في تطوير الأنظمة والبنية التشريعية المتعلقة بأنشطة صناديق التأمين الخاصة وحماية حقوق المتعاملين معها وكيفية تطوير نظمها والوصول إلى أفضل الممارسات في هذا المجال .

وتتبنى الهيئة في رقابتها لصناديق التأمين الخاصة لأسلوب الرقابة على أساس الخطر للتأكد من توافر الاستقرار المالي للصندوق وقدرتها على مقابلة التزاماتها، ومتابعة صرف المزايا الواردة للمشاركين بها وفقاً لأنظمتها، ومتابعة السياسة الاستثمارية لتلك الصناديق ومدى توافقها من النسب المحددة باللائحة التنفيذية للقانون 54 لسنة 1975، ومدى تطبيق مبادئ الحوكمة والإدارة السليمة، بالإضافة إلى الالتزام بالتشريعات واللوائح الأساسية المنظمة لعمل كل صندوق تأمين.

## لأول مرة في مصر السماح بتأسيس وترخيص شركات ذات غرض الاستحواذ أو الاندماج بالرقابة المالية

في مبادرة من الهيئة العامة للرقابة المالية لإتاحة وسائل تمويل متعددة أمام الشركات الناشئة من جهة وبصفة خاصة في مجال التكنولوجيا والتقنيات الرقمية، وافق مجلس إدارة الهيئة على السماح بتأسيس وترخيص الشركات ذات غرض الاستحواذ- والمعروفة بـ *SPAC* بسجلات الهيئة ضمن نشاط الشركات ذات رأس المال المخاطر وفقاً لأحكام قانون سوق رأس المال ، وذلك بعد دراسة العديد من الممارسات الدولية والتي انتهت إلى أن الشركات ذات غرض الاستحواذ على شركة أو أكثر تعتبر طريقة مفضلة للعديد من المؤسسين والمساهمين الرئيسيين (Sponsors) من ذوى الخبرة. ويعكس القرار لاهتمام بابتكار حلول تمويلية من شأنها تسهيل وصول المستثمرين وعلى الأخص الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل من أجل دعم رؤية مصر 2030 والتي تسعى إلى تمكين القطاع الخاص ودعم توسعه، وأن مبادرة الهيئة ستتيح الفرصة أمام الشركات الناشئة والواعدة من جهة وبصفة خاصة في مجال التكنولوجيا والتقنيات الرقمية، والمستثمرين من جهة أخرى لتحقيق الأهداف الاستثمارية المرجوة لكل منهما عن طريق تأسيس شركة لهذا الغرض يتم قيد أسهمها بالبورصة ويكون هدفها الاستحواذ أو إدماج الشركات المستهدفة (Target Company) على أن يتم إتاحة أسهم الشركة للتداول.

## اتفاقية تعاون بين الرقابة المالية والأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا لمنح شهادة الدكتوراة المهنية في الحوكمة

شهدت الهيئة مراسم الاحتفال بتخريج أول دفعة من طلاب الماجستير المهني في حوكمة الشركات والذي يقدمه مركز المديرين المصري بالتعاون مع الأكاديمية وفقاً لبروتوكول تعاون مشترك بينهما-والمتمضمن-تنفيذ برامج للدراسات العليا مشاركة بين الجهتين وفقاً لآلية تعليمية تتيح مزج الخبرة التطبيقية مع الخبرة العلمية لمنح شهادة الماجستير في إدارة الأعمال MBA في مجال الحوكمة في عدة مسارات تتعلق بحوكمة الشركات، حوكمة القطاع الصحي، الالتزام، وبما يسهم بنشر أسس وتطبيقات فكر الاستدامة في القطاع المالي غير المصرفي وتدعيم رؤية مصر 2030.

وعلى هامش الاحتفالية وقعت الهيئة بروتوكولاً جديداً للتعاون وتقديم برنامج الدكتوراة المهنية في تخصص الحوكمة والتمويل DBA in Governance & Finance ، وبمقتضاه سيتم تأهيل حاملي درجة الماجستير المهني للحصول على درجة الدكتوراة المهنية في تخصص الحوكمة والتمويل.

## الهيئة تشيد بإنشاء مجلس خاص بمعايير الاستدامة الدولية وتوحيد الجهود في القطاع المالي عالمياً لمواجهة التغير

### المناخي

طلبت الهيئة جميع مراقبي أسواق المال في الدول النامية سرعة الانتهاء من إصدار معايير إعداد الشركات لتقارير إفصاحات الاستدامة والتغير المناخي داخل أسواقهم كي تصبح أكثر جاذبية أمام العديد من المؤسسات الاستثمارية الدولية والتي قامت بإعادة صياغة لاستراتيجياتها لمواجهة تحديات التغير المناخي وتبنت مبادئ الاستدامة والتحول نحو دعم الاقتصاد الأخضر والمشروعات صديقة للبيئة. وذلك على هامش مشاركتها في فعاليات الدورة 26 لمؤتمر الأطراف للأمم المتحدة السادس والعشرين لتغيير المناخ (COP26) بمدينة جلاسجو الإسكتلندية في اللقاء الذي نظمه معهد التمويل الأخضر بعنوان "قمة الأفق الخضراء" لتسريع التدفقات الاستثمارية للمشروعات الخضراء والمشروعات صديقة البيئة، وتعبئة التمويل من الحكومات ومن القطاع الخاص لمواجهة الالتزامات العالمية نحو التغير المناخي.

وتعكس تلك التقارير ستعكس مدى الالتزام المهني من جانب مراقبي أسواق المال، وتكشف عن قدرة الشركات على تطبيق مبادئ التنمية المستدامة بما يولد الثقة لدى مستثمري الاقتصاد الأخضر وتمكينهم من اتخاذ قرارات استثمارية مدروسة من خلال تحديد المخاطر والفرص التي قد لا ترصدها التقارير المالية التقليدية مما يتماشى مع ما يشهده العالم من اهتمام متزايد بتطبيق مبادئ وأهداف التنمية المستدامة منذ الإعلان عنها في 2015. كما دعت الهيئة الهيئات الرقابية إلى تقديم حوافز للأدوات المالية المرتبطة بالاستدامة بخفض مقابل خدماتها عن الفحص والدراسة، وكذا قيام



أطراف السوق المتعددة من البورصات ومديري الأصول ومزاولي السمسرة في الأوراق المالية والتسوية والحفظ المركزي بخفض مقابل خدماتهم عند إتمام القيد والتداول.

## أول مرة في تاريخ سوق المال المصري: الرقابة المالية ترأس الاجتماع السنوي لأكبر لجان المنظمة الدولية للهيئات الرقابية على أسواق المال (الأيوسكو)

دعت الهيئة نظرائها من مراقبي أسواق المال باحتضان بيانات تكنولوجية تجريبية تختص بابتكار حلول في التكنولوجيا المالية وتسريع الاعتماد عليها وتطبيقاتها في أسواقهم ، أن التجربة المصرية في مواجهات تبعات جائحة كورونا تضمنت الاستخدامات للابتكارات التكنولوجية التي خففت من حدة الإجراءات الاحترازية وسياسة التباعد التي تم إطلاقها للتعايش مع آثار الجائحة بعد أن شهد العالم إغلاقاً كبيراً ، وصدمة مالية أدت إلى حالة من التشدد في الأوضاع المالية، ترتب عليها أن الأسواق الناشئة شهدت خروج للمحافظ الاستثمارية الدولية.

استعرضت الهيئة نتائج مشروع الدراسة الخاصة بتأثير *Covid-19* والتي تم إجرائها في عام 2020 لتصنيف الأسواق الناشئة في فئة الأسواق ذات الأصول الاستثمارية باعتبارها وجهة استثمارية جاذبة للاستثمارات الدولية الباحثة عن عوائد استثمارية أفضل، وانتهى إلى أن الأسواق الناشئة قد تأثرت كثيرا بالجائحة، وأن حجم التأثير يختلف من سوق لآخر، ووضع علامة استفهام كبيرة حول ما إذا كان التصنيف الحالي للأسواق الناشئة-كفئة أصول استثمارية-سيظل مناسباً نتيجة لتأثرها بالدور الذي يلعبه المستثمرون الأجانب في الأسواق الناشئة. فالسنوات عديدة مضت نجد أن الأسواق الناشئة قد استعادت من زيادة حجم التدفقات الوافدة من غير المقيمين في شكل استثمار أجنبي مباشر ومحافظ استثمارية في شكل أسهم وسندات وقروض وأنه في سبيل تعزيز أسواق الأوراق المالية يجب النظر في اتخاذ إجراءات تحوطية لتقليل تأثير تقلب حجم استثمارات الأجانب في الأسواق الناشئة، والعمل على تشجيع مشاركة المستثمرين المحليين في ظل صعود طبقة وسطى ناشئة منهم.

## الرقابة المالية تدعو لاجتماع عاجل مع أطراف السوق لبحث سبل تنمية التعاملات بالبورصة المصرية

دعت الهيئة اللجنة الاستشارية لسوق رأس المال بالهيئة إلى الانعقاد والاجتماع بأطراف السوق المختلفة وبحضور البورصة المصرية وشركة مصر للمقاصة لمناقشة قرار تحريك الحدود السعرية على أسهم الشركات المقيدة بالبورصة والتي أصبحت 20% من آخر سعر إقفال للسوق الرئيسي وكذلك 10% لسوق الشركات الصغيرة والمتوسطة، ومدى



ملائمتها مع النسب المقررة قانوناً لإغلاق مراكز عمليات الشراء بالهامش وذلك بهدف المساهمة في تقليل الضغوط البيعية وخفض الأثار المترتبة عليها بالسوق، ومناقشة معايير تغيير سعر الاقفال اللحظي للأسهم خلال جلسة التداول. ويأتي ذلك في ضوء اضطلاع الهيئة العامة للرقابة المالية لدورها في الرقابة والإشراف على الأسواق المالية غير المصرفية، والعمل على سلامة واستقرار تلك الأسواق وحماية حقوق المتعاملين، واستمراراً للإجراءات التي تتخذها الدولة لتنمية سوق المال وإزالة أية معوقات قد تواجه الاستثمار بالبورصة المصرية. وكشفت الهيئة خفض مقابل الخدمات عن عمليات التداول التي تتقاضاها الهيئة والبورصة وشركة مصر للمقاصة وصندوق حماية المستثمر، وذلك في استجابة للإجراءات التي اتخذتها الحكومة بهدف تنشيط الاستثمار بالبورصة والسعي نحو منح حافز إضافي على التعامل بالبورصة. كما تهييب الهيئة بالمتعاملين بالبورصة ضرورة التأي في اتخاذ القرار الاستثماري ودراسة أداء الشركات ونتائج أعمالها المالية وأوضاعها الاقتصادية قبل اتخاذ القرار الاستثماري لا سيما في ظل الدعم الذي توليه الدولة لدعم سوق رأس المال، والعمل على زيادة حجم البورصة المصرية سواء من خلال زيادة عدد الشركات المقيدة او زيادة رأس مالها السوقي وذلك من خلال تبني برنامج طموح للطروحات الحكومية ومن ثم تأثير ذلك على الطروحات الخاصة بالبورصة المصرية، هذا وستواصل الهيئة التنسيق مع أطراف السوق المختلفة التي من شأنها تعزيز الثقة بالبورصة والتعاملات بها.

## مجلس إدارة الرقابة المالية يوافق على خفض عشرين في المائة من قيمة مقابل الخدمات المستحق عن عمليات التداول بالبورصة

وافق مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية على خفض عشرين في المائة في تكلفة مقابل الخدمات المحصلة عن عمليات التداول بالبورصة المصرية وإرسال مشروع القرار الى دولة رئيس مجلس الوزراء لاتخاذ إجراءات استصداره بهدف زيادة أحجام التداول بالبورصة المصرية.

وتأتى تلك الخطوة حرصاً من الهيئة على تنمية سوق رأس المال والعمل على جذب المزيد من الاستثمارات، واستجابة لحزمة محفزات دعم سوق الأوراق المالية وتحسين بيئة الاستثمار والصادرة مؤخراً عن رئيس مجلس الوزراء بنهاية الأسبوع الماضي وتوصى بخفض تكلفة مقابل الخدمات المحصلة من مؤسسات السوق) هيئة الرقابة المالية- البورصة المصرية - شركة المقاصة والإيداع والقيود المركزي - صندوق حماية المستثمر) عن عمليات التداول بالبورصة المصرية التي تتم على الأوراق المالية.

لتصبح السوق المصرية أكثر تنافسية بين نظيراتها من أسواق المال الإقليمية والعالمية ولأقل تكلفة في مقابل الخدمات عن عمليات التداول التي تتقاضاها الجهات المنظمة للسوق مقارنة بالأسواق المحيطة



## الرقابة المالية تصدر ضوابط تأسيس ومزاولة نشاط الشركات ذات غرض الاستحواذ وقيد أوراقها بالبورصة المصرية لأول مرة كآلية تمويل مستحدثة

أصدرت الهيئة القرار المتضمن القواعد المنظمة لمزاولة نشاط الشركات ذات غرض الاستحواذ والمعروفة بـ SPAC وكذلك تعديل قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية بعد الاطلاع على أفضل الممارسات الدولية لتلك النوعية من الشركات ودراستها في كل من الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، وسنغافورة، السويد، وماليزيا، وهونج كونج، وذلك لإدخال المبادرة التي أطلقتها الهيئة بإتاحة وسيلة تمويل مستحدثة في السوق المصري أمام الشركات الناشئة وبصفة خاصة في مجال التكنولوجيا، والابتكارات، والتقنيات الرقمية والسماح بتأسيس الشركات ذات غرض الاستحواذ كشركة ذات رأس المال المخاطر حيث ان الاهتمام بابتكار حلول تمويلية من شأنها تسهيل وصول المستثمرين إلى التمويل لتحقيق رؤية مصر 2030 كان الدافع وراء إطلاق مبادرة الهيئة، ودعوة الراغبين في مزاولة نشاط الشركات ذات غرض الاستحواذ (SPAC) باتباع إجراءات التأسيس والترخيص بمزاولة نشاط رأس المال المخاطر وفقاً للأحكام المعمول بها في هذا الشأن من الهيئة .

### رئيس هيئة الرقابة المالية يرحب بقرار رئيس مجلس الوزراء بتشكيل مجلس إدارة صندوق حماية المستثمر

رحبت الهيئة بتشكيل مجلس إدارة صندوق تأمين المتعاملين من المخاطر غير التجارية عن أنشطة الشركات المقيد لها أوراق أو أدوات مالية بالبورصة المصرية أو العاملة في مجال الأوراق المالية والأدوات المالية والمعروف بصندوق حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية.

وشمل تشكيل مجلس إدارة الصندوق يتضمن سها سليمان حسن ممثلاً عن المستثمرين في البورصات المصرية، ودينا عبد اللطيف يوسف ممثلاً عن شركات السمسرة في الأوراق المالية، و زينب خليل إسحاق ممثلاً عن الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية والأدوات المالية من غير شركات السمسرة وهو ما يعبر عن سياسة الدولة المصرية في تمكين المرأة و تبوؤها لمناصب قيادية هامة، وثلاثة أعضاء من ذوي الخبرة-تم ترشيحهم من مجلس إدارة الهيئة- وهم ضياء الدين محمد، و داليا حازم جميل خورشيد، و ماهيتاب محمد لبيب، بالإضافة إلى أحمد عبد الرحمن ممثلاً عن البورصة المصرية، ومحمد فوزي الشال ممثلاً عن شركة الإيداع والقيد المركزي للأوراق المالية.



## مجلس إدارة الهيئة يوافق على مشروع تعديل أحكام المواد المنظمة للسندات وسندات التوريق والصكوك باللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال

وافقت الهيئة على إجراء تعديل على أحكام السندات وسندات التوريق والصكوك باللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال وإدراج أربعة أدوات تمويل جديدة بسوق رأس المال تتضمن السندات الاجتماعية، وسندات الاستدامة، والسندات المرتبطة بالنواحي البيئية والاجتماعية والحوكمة، والسندات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لمواكبة توجه الدولة نحو دعم الاقتصاد الأخضر بأدوات تمويلية متعددة تتفق مع رؤية مصر 2030 وفقا لأفضل الممارسات الدولية. وتبنى التعديل سريان نفس الأحكام والمبادئ المطبقة على الخمسة أنواع المرتبطة بمجالات التنمية المستدامة وهي (السندات الاجتماعية- سندات الاستدامة- السندات المرتبطة بالنواحي البيئية والاجتماعية والحوكمة- السندات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة- السندات الخضراء) على سندات التوريق والصكوك وذلك إذا كانت موجهة لتمويل أو إعادة تمويل مشروعات متعلقة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة أو الأهداف ذات البعد الاجتماعي وقضايا تمكين المرأة؛ بحيث يجب أن يُراعى في سندات التوريق أن تكون الشركات المُحيلة تتسق سياساتها مع مبادئ التنمية المستدامة أو أن تتوافر فيها معايير متعلقة بأهداف التنمية المستدامة، أو أن يكون الحقوق المالية المحالة مرتبطة بمشروعات غرضها تحقيق أهداف الاستدامة، كما يسرى ذلك على الجهات المستفيدة من التمويل الناتج عن إصدار الصكوك.

## مقترح تشريعي للرقابة المالية بحظر وتجريم نشر توصيات واستشارات للأوراق المالية المقيدة بالبورصة المصرية على صفحات التواصل الاجتماعي

وافقت الهيئة على مقترح تشريعي بإضافة مادة بالباب السادس (العقوبات) بقانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 تتضمن حظر وتجريم نشر توصيات واستشارات مرتبطة بالأوراق المالية المقيدة بالبورصة المصرية على مواقع التواصل الاجتماعي بهدف ردع الأشخاص الذين يقومون بإصدار ونشر توصيات واستشارات مضللة للتلاعب بصغار المستثمرين والتسبب في تحقيقهم لخسائر، ونفع شخصي لهم.

وأوضحت الهيئة أن تقارير مراقبة عمليات التداول على الأوراق المالية المقيدة بالبورصة المصرية قد كشفت عن وجود العديد من الصفحات على مواقع التواصل الاجتماعي تتناول ما يخص التعامل على الأوراق المالية المقيدة في البورصة المصرية، وقيام العديد من الأفراد بالإدلاء ببيانات ومعلومات وتقديم استشارات وتوصيات عن الأوراق المالية المقيدة بالبورصة ونشرها على تلك الصفحات-الافتراضية-بقصد توجيه القرارات الاستثمارية للأفراد لتحقيق نفع شخصي والإضرار بصغار المستثمرين.



**برنامج تدريبي للرقابة المالية مع جهاز شئون البيئة لتيسير إصدار السندات الخضراء وتدريب مراقبي البيئة المحليين**  
يطلق مركز الإقليمي للتمويل المستدام البرنامج التدريبي الموجه لمراقبي المشروعات الخضراء البيئيين بالتعاون مع جهاز شئون البيئة ومؤسسة مبادرة السندات المناخية Climate Bond Initiative والسفارة البريطانية بالقاهرة وبرنامج المساعدة الفنية لشمال إفريقيا, North African Technical Assistance Facility (NATAF) لتيسير الحصول على الخبرة الفنية اللازمة للإعتماد كأخصائي بيئي أو استشاري بيئي أو مكتب استشاري في مجال البيئة، في خطوة لزيادة أعداد قائمة مراقبي البيئة المحليين وفتح الباب أمام الشركات الصغيرة والمتوسطة نحو استخدام أدوات التمويل الخضراء لتمويل مشروعاتها وتلبية كافة المتطلبات اللازمة دون تحمل أعباء الاستعانة بخبراء دوليين.

### **بروتوكول تعاون بين مجمعة التأمين الإجباري على السيارات وصندوق الحوادث المجهلة لتيسير سداد التعويضات لضحايا حوادث السيارات برعاية الرقابة المالية**

شهدت الهيئة مراسم توقيع بروتوكول تعاون بين المجمعة المصرية للتأمين الإجباري على المركبات والصندوق الحكومي لتغطية الأضرار الناتجة عن بعض حوادث مركبات النقل السريع-الحوادث المجهلة-لتعزيز شبكة الأمان الاجتماعي للمواطنين من عابري الطريق وضمان حصول المصاب في حوادث السيارات أو ورثته على التعويض بغض النظر عن إثبات خطأ المتسبب في الحادث، والاتفاق على التنسيق التام بين الجهتين الموكل إليهما تعويض المضرورين عن حوادث المركبات في مصر لحماية حقوقهم ولتوئمة إجراءاتهما لسداد التعويضات المستحقة ومنع أية ممارسات سلبية تنطوي على غش في صرف التعويضات، وذلك بحضور كل من المستشار رضا عبد المعطى نائب رئيس الهيئة، وهشام رمضان مساعد رئيس الهيئة، و علاء الزهيري رئيس الاتحاد المصري للتأمين، ومحمد مهران رئيس اللجنة الإدارية للمجموعة وعضو مجلس إدارة الصندوق الحكومي، وقام بالتوقيع على بروتوكول التعاون سماء صادق رئيس مجلس إدارة الصندوق الحكومي، وعن مجمعة التأمين الإجباري إبراهيم لبيب المدير التنفيذي للمجموعة.

### **حلقة نقاشية عن التشريعات المنظمة للأنشطة المالية غير المصرفية لأول قاضيات بمجلس الدولة**

عقدت الهيئة حلقة نقاشية عن التشريعات المنظمة للأنشطة المالية غير المصرفية لأول قاضيات بمجلس الدولة للاطلاع على آخر المستجدات بتلك التشريعات وتبادل الخبرات في سابقة لمجمع المعرفة للخدمات المالية غير المصرفية- بالهيئة-باستضافته لأول قاضيات بمجلس الدولة بعد حلف اليمين الدستورية واعربت الهيئة عن اعتزازها بعقد تلك الحلقة النقاشية مع القاضيات الجدد واللاتي يمثلن نموذجاً واضحاً لتمكين المرأة المصرية وأن جهود الدولة باتت توتي ثمارها.

وأكدت على أن الخطوة التاريخية لمجلس الدولة بالتحاق أول قاضيات به تُدعم وتتماشى مع منهج الهيئة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والإصرار على تمكين المرأة في القطاع المالي غير المصرفي بالدفع نحو زيادة تمثيلها في عضوية مجالس إدارة الشركات الخاضعة لرقابة الهيئة ، وكان آخر تلك الإجراءات بمطالبة الأنشطة المالية غير المصرفية الخاضعة لرقابتها بالأقل 25% من المقاعد في مقاعد مجالس إدارة الشركات عن 25% من المجلس أو عضويتين على الأقل، مع استهداف وضع الدولة المصرية ضمن أفضل 20 دولة في معدل تحسين المساواة بين الجنسين في العمل.

### الهيئة تستقبل ممثلة هيئة الأمم المتحدة للمرأة بمصر لتعزيز تمكين المرأة المصرية

استقبلت الهيئة ممثلة هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مصر لبحث أوجه التعاون المستقبلي في القطاع المالي غير المصرفي والتي من شأنها تعزيز تمكين المرأة وفقاً لاستراتيجية التنمية المستدامة " رؤية مصر 2030 " عبر البدء في تنفيذ عدد من الأنشطة بالتعاون مع الاتحادات العاملة في القطاع المالي غير المصرفي والخاضعة لإشراف الهيئة ومنها الاتحاد المصري للتأمين. كما تم استعراض الخطوات التنظيمية التي اتخذتها الهيئة للدفع بالمرأة وإعطائها الفرصة في القيادة والمشاركة في صنع القرار الإداري عبر ضمان تمثيلها في مجالس إدارات الشركات المقيدة في البورصة والشركات والاتحادات العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية

وتم توضيح أن تمكين المرأة اقتصادياً يعد محرك رئيسي لتحقيق التنمية المستدامة وإن الهيئة العامة للرقابة المالية تلعب دوراً هاماً في تطوير الأطر التنظيمية التي تعزز الاستثمارات من منظور النوع الاجتماعي لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في أماكن العمل، وذلك من خلال عملها في القطاع المالي غير المصرفي، وعليه فإن هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مصر تتطلع إلى تعزيز الشراكة مع الهيئة العامة للرقابة المالية في هذه المجالات.

### إخضاع الوظائف الرئيسية لشركات التأمين وإعادة التأمين لمعايير النزاهة والسمعة الحسنة والكفاءة والقدرة وعدم تعارض المصالح

واقفت الهيئة على قواعد وضوابط تطبيق مبادئ التناسب والملائمة على الأشخاص المرشحين لشغل الوظائف التنفيذية الرئيسية بشركات التأمين وإعادة التأمين واستمرارياتهم؛ وتحديد الحد الأدنى من الشروط الواجب توافرها عند اختيار وتعيين المديرين المسؤولين عن إدارات أو عمليات الاكتتاب، التعويضات، إعادة التأمين، الاستثمار، بالإضافة إلى إدارات المراجعة الداخلية، الشؤون المالية، إدارة الأخطار، الالتزام، الإبلاغ عن شبهات غسل الأموال، الخبراء الإكتواريين، خبراء



المعاينة وتقدير الأضرار سواء من داخل الشركة أو من خارجها ، ورؤساء المناطق. مع منح شركات التأمين وإعادة التأمين مهلة لتوفيق الأوضاع فيما يخص مدى استيفاء الأشخاص الشاغلين للوظائف الرئيسية لقواعد وضوابط التناسب والملائمة بحد أقصى نهاية عام 2022.

وقد تم وضع دليلاً استرشادي بالإجراءات الواجب اتخاذها من جانب مجلس إدارة شركة التأمين أو إعادة التأمين ولجنة الترشيحات والمكافآت المنبثقة عنه للتأكد من أن كل الأشخاص المرشحين لشغل الوظائف التنفيذية الرئيسية هم أشخاصاً مناسبين وملائمين، ومتوافقين مع القواعد والضوابط والشروط والسياسات والإجراءات المعتمدة من الهيئة مكونات رئيسية هي الأمانة والنزاهة والسمعة الحسنة وتعارض المصالح، والقدرة والكفاءة، والملاءة المالية.

**الرقابة المالية” و” الهجرة” يعلننا بدء تطبيق أول تأمين للمصريين العاملين والمقيمين بالخارج أول يناير المقبل**  
في إطار التعاون المثمر بين الهيئة العامة للرقابة المالية ووزارة الدولة للهجرة وشؤون المصريين بالخارج والاتحاد المصري للتأمين، وخلال مؤتمر صحفي مشترك تم الإعلان عن بدء تطبيق أول تأمين للمصريين العاملين والمقيمين بالخارج، اعتباراً من الأول من يناير 2022. والذي جاء تلبية لطلبات المصريين بالخارج خاصة من العاملين بدول الخليج، حيث تم التنسيق مع وزارة الداخلية وهيئة الرقابة المالية، والاتحاد المصري للتأمين لتطبيق التأمين بمشاركة الجمعية المصرية لتأمين السفر للخارج، حيث تضم شركات التأمين التي من المقرر أن تقوم بتطبيق التأمين، لمد المظلة التأمينية للمصريين في الخارج، بما يتوافق مع استراتيجية الدولة لتحقيق الشمول التأميني بالسوق.



## إيضاح

في إطار حرص الهيئة على رفع معدلات الإفصاح والشفافية والتواصل مع المؤسسات المهنية المتخصصة والجهات ذات العلاقة والمتعاملين مع الأسواق المالية غير المصرفية، فإن الهيئة قد قامت بإعداد هذا التقرير ليتضمن أهم المؤشرات عن نشاط سوق رأس المال، والتأمين، والتمويل العقاري، والتأجير التمويلي، والتخصيم والتمويل الإستهلاكي، والتمويل متناهي الصغر.

**البيانات الواردة بهذا التقرير يتم إعدادها في تاريخ إصداره، وجدير بالذكر أن هذه البيانات قد تكون عرضة للتعديل أو التغيير من وقت لآخر وفقاً لما يرد من الجهات ذات العلاقة، حيث يتم إجراء بعض التسويات والتعديلات والإلغاءات خلال الفترة المعروضة مما قد يؤدي إلى تغيير بعض الأرقام وفقاً لتاريخ الإصدار.**

لا يجوز استخدام البيانات والمعلومات الواردة بالتقرير دون الإشارة الى مصدرها.



Building Bridges not Walls  
نبني الجسور لا الحواجز

## الهيئة العامة للرقابة المالية

(رئاسة الهيئة)

القرية الذكية

مبنى رقم B 136 بالحي المالي الكيلو 28

طريق مصر اسكندرية الصحراوي - الجيزة

فاكس: 35370037

تليفون: 35345350

بريد إلكتروني: [info@fra.gov.eg](mailto:info@fra.gov.eg) الموقع الإلكتروني: [www.fra.gov.eg](http://www.fra.gov.eg)